



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر

بعنوان

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة باستخدام نموذج
القرض التقيطي

- دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL -

تحت إشراف الأستاذ:

- بدري عبد المجيد

من إعداد الطلبة:

- بن يمينة بختة فاتن

- بن جبارة عبد النور

السنة الجامعية

2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين خير من علمنا أدب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتدى به إلى يوم الدين.

نحمد الله ثانيا على ما أمدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول إلى هذه المرتبة من

العمل وبعد:

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والإمتنان للدكتور بدري عبد المجيد أطل الله في عمره وأصلح

أعماله على قبوله الإشراف على هذا العمل

كما نتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة

هذا العمل.

كما نتقدم بشكرنا و تقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم تسيير و اقتصاد مؤسسات بجامعة مولاي الطاهر بسعيدة على اهتمامها بانشغالاتنا وتعاونها معنا.

والشكر الخاص لكل الأساتذة الذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم

أنجزنا هذا العمل.

بن يمينة بختة فاتن

بن جبارة عبد النور

الإهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحاتي، إلى من كانت ملجئي و يدي اليمين في هذه المرحلة، القلب الحنون و رفيقة أحلامي و ملاكي الحارس أمي حبيبتي.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، إلى من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل، داعمي الأول في مسيرتي و سندي و قوتي في الكون إلى فخري و اعتزازي أبي العزيز. أطل الله عمرهما بإذنه إن شاء الله.

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي و أزاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق و زرع الثقة بداخلي، إلى من شد الله به عضدي فكان خير معين أخي أمين حبيبي.

إلى أخي صهيب و أختي شيماء سندي في الحياة.

إلى أميرة خالتها "رشا".

وأصدقائي وأحبائي، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث خاصة رفيقة دربي "نادية".

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدني بالمعلومات القيمة

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

بن يمينة بختة فاتن

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية

والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

إلى والدي الغالي حفظه الله

أمي العزيزة أطال الله عمرها

جميع إخوتي وأصدقائي

وإلى كل من ساندني في هذا العمل

بن جبارة عبد النور

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي كأسلوب لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، لما لهذا الأسلوب من أهمية في تحليل قوائمها المالية وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات النسبية التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

كما أنها تهدف إلى التعرف على ما مدى مساهمة نماذج القرض التنقيطي المتمثلة في نموذج التمان وكولنغي في التنبؤ بمخاطر الائتمان البنكية، ومدى إمكانية تطبيقه على أحد البنوك الجزائرية فتمت الاستعانة ببنك التنمية المحلية لوكالة سعيدة، ولإجراء هذه الدراسة الميدانية تم التطرق إلى المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي استخدمنا منهج دراسة حالة بالاعتماد بالأساليب القياسية.

و توصلنا في هاته الدراسة إلى أن نموذجي التمان و كولنغي هما أداة مساعدة لإدارة البنوك الائتمانية في دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة و مؤشرات السيولة والمردودية و الهيكل المالي التي تم استخدامها في هذا النموذج هي النسب الأساسية التي تختبر قدرة العميل على سداد ديونه اتجاه البنك.

الكلمات المفتاحية

التشخيص المالي، القرض التنقيطي، أداء المؤسسة، البنوك التجارية

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial diagnosis as a method for evaluating the performance of economic institutions. This method is important for analyzing financial statements and identifying their strengths and weaknesses, relying on a set of relative indicators that guide the making of appropriate decisions at the right time.

It also aims to determine the contribution of scoring loan models, represented by the Altman and Kolvingi models, in predicting banking credit risks, and the feasibility of applying these models to one of the Algerian banks. The Local Development Bank (BDL) - Saida branch was used for this purpose. To conduct this field study, a descriptive-analytical method was applied in the theoretical part of the study, while the practical part employed a case study method using econometric techniques.

The study concluded that the Altman and Kolvingi models are useful tools for credit bank management in assessing the risks associated with granted loans. The liquidity, profitability, and financial structure indicators used in these models are fundamental ratios that test the client's ability to repay debts to the bank.

Keywords

Financial diagnosis, scoring loan, institutional performance, commercial banks

فائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
/	البسمة
/	شكر و تقدير
/	الإهداء
/	الملخص
II-I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة عامة
/	الفصل الأول: التأسيس النظري للتشخيص المالي
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص
2	المطلب الأول: مفهوم التشخيص وأنواعه
5	المطلب الثاني: أهمية التشخيص وأهدافه
6	المطلب الثالث: شروط التشخيص والأطراف المعنية به
8	المبحث الثاني: مدخل للتشخيص المالي
8	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي ومقاييسه
10	المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي وأهدافه
12	المطلب الثالث: مراحل التشخيص المالي ومقوماته
15	المبحث الثالث: طرق، أدوات، استعمالات، نتائج التشخيص المالي
15	المطلب الأول: طرق التشخيص المالي وأدواته
18	المطلب الثاني: استعمالات التشخيص المالي ونتائجه
20	المطلب الثالث: مؤشرات التشخيص المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
33	خلاصة الفصل
/	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك التنمية المحلية - وكالة سعيدة
35	تمهيد
36	المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية - وكالة سعيدة

37	المطلب الأول: مفهوم بنك التنمية المحلية BDL
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية
37	المطلب الثالث: أقسام بنك التنمية المحلية
42	المبحث الثاني: مفهوم القرض التنقيطي
42	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية
45	المطلب الثاني: طريقة القرض التنقيطي
48	المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية
41	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية
51	المطلب الأول: التحليل المالي للمؤسسة
55	المطلب الثاني: تطبيق نماذج القرض التنقيطي
58	المطلب الثالث: تحليل النتائج
63	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	نسب المديونية	جدول 1-1
30	نسب الهيكل المالية	جدول 2-1
53	أصول الميزانية العمومية	جدول 1-2
54	التزامات الميزانية العمومية	جدول 2-2
55	جدول التمويل	جدول 3-2
56	نسب الهيكل المالي	جدول 4-2
56	نسب السيولة	جدول 5-2
57	نسب المردودية	جدول 6-2
58	حساب نموذج التمان	جدول 7-2
59	متغيرات نموذج كونان و هولنز للمؤسسات الصناعية	جدول 8-2

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
39	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	شكل 1-2
40	الهيكل التنظيمي لمديرية مجمع الاستغلال	شكل 2-2
42	الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة	شكل 3-2
43	الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية	شكل 4-2

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
73	جدول التمويل	ملحق 01
74	أصول الميزانية العمومية	ملحق 02
75	التزامات الميزانية العمومية	ملحق 03

مقدمة عامة

إن كل نشاط اقتصادي تقوم به المؤسسات الاقتصادية، و القطاعات المختلفة داخل الدولة بحاجة إلى عملية تمويل، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استدانة بالدرجة الأولى، فإن عملية التمويل أساسا تتمثل في الاقتراض من البنوك.

لكي تضمن المؤسسة بقاءها في السوق، سواء على المدى البعيد أو حتى على المدى القصير، لابد لها من استغلال عناصر الإنتاج بطريقة رشيدة واستعمال أصولها الثابتة بطريقة مثلى بهدف تحقيق أرباح كافية لإعادة تمويل دورة الاستغلال، إذا فالخطوة الأولى التي يمكن للمؤسسة القيام بها هي ضمان دقة المعطيات المحاسبية وصحة الميزانيات وكذا حسابات النتائج، فعند توفير هذه المعلومات يسعى المشخص المالي للوصول إلى مؤشرات تدل على الوضعية الحالية للمؤسسة من خلال الوضعية المالية ومدى تحقيقها للتوازن المالي. يكون التشخيص المالي فعالا عند دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، حيث يتمكن من خلاله المشخص من التعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في أبعادها المحاسبية والاقتصادية، ويعمل على تحليل الأخطار وتقييم مستوى أداء المؤسسة، قصد معرفة وتحديد الخيار الاستراتيجي الذي ستتبناه المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها.

كما أن كل نشاط اقتصادي تقوم به المؤسسات، والقطاعات المختلفة داخل الدولة بحاجة إلى عملية تمويل، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استدانة بالدرجة الأولى، فإن عملية التمويل أساسا تتمثل في الاقتراض من البنوك.

و رغم أن القروض المصرفية تعد عصب الاقتصاد، إلا أنها تمثل في معمم الأحيان خطر على البنوك عندما يتعلق الأمر بالتأخر، والعجز عن السداد، مما يستدعي على البنك القيام بدراسة تحليلية دقيقة لطلبات القروض، ومن الطبيعي أنه إذا كان قرار البنك يتعلق بالنواحي التمويلية فإن آثاره سوف تمتد لتشمل مختلف الأنشطة لأن القرار التمويلي له أثره المباشر على الربحية، السيولة، ودرجة المخاطرة، مما يؤثر في نهايته على رأس مال البنك، واحتياطياته، الأمر الذي يزيد من أهمية، وخطورة اتخاذ قرار منح القروض.

وبالرغم من أهمية الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) لتحليل مخاطر منح القروض، إلا أنها ذات فعالية محدودة كونها تؤدي لاتخاذ قرارات غير رشيدة، وغالبا ما تكون مختلفة ومتمايزة حسب التحاليل القائمة على النسب المالية التي تختلف من تحليل لآخر.

و لتفادي النقائص التي تضمنتها الطريقة الكلاسيكية، ظهرت عدة بدائل تعتمد على الطرق الإحصائية، و في هذا الصدد ارتأينا من خلال هذه الدراسة إسدال الستار عن واحدة من أهم الطرق

الحديثة التي تقدم دراسة أكثر موضوعية، و دقة لطلبات القروض، و بالتالي اتخاذ قرارات منح القرض بسلاسة مع تقليل المخاطر، كما أنها تعطي صورة توضح الفرق بين الزبائن، و المؤسسات السليمة، و المؤسسات العاجزة، و تتمثل هذه الآلية في طريقة القرض التنقيطي ، فهي تعتبر من أكثر الطرق استخداما من طرف البنوك في عالم المال و الأعمال حيث ظهرت عدة نماذج إحصائية أشهرها نموذج ألتمان سنة 1968 وكونلنغي 1977 والتي تعرف أيضا بمعادلة Z كما ظهرت دراسات أخرى أثبتت نجاعتها عبر الزمن من خلال النتائج المحصل عليها.

إشكالية البحث:

ثلاثون يوم هو الحد الأقصى لفترة معالجة ملفات القروض، هذا ما جاءت به التعليمات الصادرة عن وزارة المالية تحت رقم MF/01/2021 بتاريخ 2021/02/12 وجهت إلى مدراء البنوك العمومية الجزائرية تقتضي بالرد على طلبات القروض المودعة لدى هيئاتها في أجل لا يتعدى 30 يوم منذ تاريخ إيداع ملف طلب القرض ، وفي ظل التعاضم المستمر للملفات وبما أن الدراسة المالية تأخذ الحيز الأكبر من مجمل در القرض، ارتأينا إلى دراسة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نماذج القرض التنقيطي الحديثة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة؟

من خلال الإشكالية الرئيسية سالفة الذكر، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- * هل ساهمت آلية القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر المصرفية لبنك التنمية المحلية؟
- * هل يمكن تطبيق القرض التنقيطي من اجل التنبؤ بعجز المؤسسات الطالبة للائتمان؟
- * هل تطبق البنوك نموذج ألتمان وكونلنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات؟
- * هل تساعد النماذج الحديثة في التقليل من الوقت والجهد في دراسة ملفات القروض؟

فرضيات الدراسة:

* إن استعمال بنك القرض التنمية المحلية لطريقة القرض التنقيطي ساهمت، وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات، ومدى قدرتها على السداد؛

*يساعد القرض التتقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة من السليمة، مما يساعد البنك على التنبؤ بمخاطر عدم السداد؛

*تطبق البنوك نموذج ألتمان وكولنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات؛

*يمكن للنماذج الحديثة التقليل من الجهد وكسب الوقت في الرد على طلبات القروض.

أهداف الدراسة:

*تهدف الدراسة إلى التعرف على التشخيص المالي للمؤسسات و معرفة طريقة القرض التتقيطي والتي تعد من بين الطرق الحديثة لإدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالإضافة إلى مراحل إعدادها والتعرف على أهم النماذج الإحصائية الشهيرة وطريقة تطبيقها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة لدى بنك التنمية المحلية وكالة _سعيدة_ بالإضافة إلى تحسيس البنك بأهمية الاعتماد على طريقة القرض التتقيطي من أجل التقليل من مخاطر القروض.

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل دوافع اختيار الموضوع إلى:

*الرغبة في اكتساب معارف جديدة حول طريقة القرض التتقيطي؛

*حدثة موضوع القرض التتقيطي في الوقت الراهن، وتزايد أهميته بعد نقص فعالية الطرق الكلاسيكية.

منهج الدراسة:

يخضع منهج الدراسة في الحقيقة لمجموعة من المعايير أهمها طبيعة الدراسة، والموضوع، حيث يعدان العاملين الأساسيان اللذان يحددان نوع المنهج المتبع، وتماشيا مع طبيعة هذا الموضوع تم إتباع عدة مناهج علمية:

المنهج التاريخي: وقد تم الاعتماد عليه في تتبع نشأة البنوك وخاصة بنك التنمية المحلية وظهور القرض التتقيطي.

المنهج الوصفي التحليلي: سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ويتم استعمال هذا المنهج لضرورة فرضتها طبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث سيتم جمع وتلخيص البيانات، والحقائق المرتبطة

بالقرض التنقيطي، وكذا وقائع متعلقة بعلاقته بالحد من مخاطر الائتمان وتطبيق النماذج الحديثة للقرض التنقيطي كنموذج التمان وكولنغي على البنك محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

في حدود إطلاعنا على ما أجري من دراسات في هذا المجال، نجد أن الدراسات المتعلقة بموضوع طريقة القرض التنقيطي قليلة نسبياً، وسندرج فيما يلي بع هذه الدراسات، وهي:

الدراسة الأولى: عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات جامعة 8 ماي 1945 -قائمة_ بعنوان دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية "قائمة" للفترة (2019_2020) - من إعداد الطالبين حمودة سارة و بوحسان وئام. و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي كأسلوب لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، لما لهذا الأسلوب من أهمية في تحليل قوائمها المالية وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات النسبية التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. ولتحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مؤسسة سونلغاز خلال سنتي الدراسة (2019-2020) أبدت عدم كفاءتها في التوظيف والاستثمار من خلال سوء استغلال أموالها الخاصة وذلك بتحقيقه خسائر متتالية، فعلى الرغم من تحقيقها لتوازنها المالي قصير الأجل بالنظر إلى رأس مالها العامل ومدى كفايته، إلا أنها تعاني من معدلات ضعيفة للسيولة مما يعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها و مواجهة مستحقات دائئها في الوقت المناسب، ومرد ذلك هو سوء تسيير مخزوناتها إذ تعرف نسب نشاطها مشاكل فيما يتعلق بمعدل دوران مورديها والذي لا يتناسب مطلقاً مع معدل دوران مخزونها وعملائها خلال سنتي الدراسة، وبالتالي فهي تعاني من عدم إمكانية تسيير مواردها المالية بطريقة تسمح لها بتحقيق عوائد مستقبلية. من هذا المنطلق فقد وجب على المؤسسة محل الدراسة ضرورة الاعتماد على أسلوب التشخيص المالي بما يحويه من مؤشرات كإجراء تسييري فعال لتجنب الوقوع في مشاكل مالية مستقبلية، هذا فضال عن زيادة مردودية أموالها مستقبلاً، وبالتالي تحقيق معدلات ربحية ومديونية أفضل، ومعدلات سيولة عقلانية تسمح لها بمواجهة التزاماتها ومستحقاتها، هذا فضال على تحقيق مكانة تنافسية عالمية يعتد بها.

الدراسة الثانية: مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية شعبة علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-

من إعداد الطالبة خراز زينب بعنوان دور طريقة القرض التتقيطي في إدارة مخاطر الائتمان البنكي دراسة حالة (بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة -تقرت-) للفترة 2012-2016. و هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما مدى مساهمة أحد نماذج التتقيط العالمية المتمثل في نموذج SHEROOD في التنبؤ بمخاطر الائتمان البنكية، و مدى إمكانية تطبيقه على أحد البنوك الجزائرية فتم الاستعانة بالبنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة تقرت، و لإجراء هذه الدراسة الميدانية تم التطرق إلى المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي استخدمت منهج دراسة حالة باعتماد بالأساليب القياسية.

و لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

*نموذج SHEROOD يعتبر أداة مساعدة لإدارة البنوك الائتمانية في دراسة المخاطر المحيطة بالقرض الممنوحة.

* مؤشرات السيولة والرفع المالي و الربحية التي تم استخدامها في هذا النموذج هي النسب الأساسية التي تختبر قدرة العميل على سداد ديونه اتجاه البنك.

الدراسة الثالثة: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسات جامعة 8 ماي 1945 - قالمة_ بعنوان دور التشخيص المالي في تفعيل إستراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين "مطاحن عبيدي" و "مطاحن مرمورة" خلال الفترة (2011-2013) من إعداد الطالبتين زهراء بوريوش و فيروز علال. حيث تعمل المؤسسات الاقتصادية اليوم تحت ضغط التعقيد المتزايد والتغير السريع في بيئة الأعمال، وهي تسعى جاهدة لأن تكون مرنة سريعة الاستجابة لأي تغري طارئ، ومن هذا المنطلق اكتسى التشخيص المالي بعدا استراتيجيا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معالجة نقاط القوة ونقاط الضعف المستخلصة من نتائج التشخيص المالي بالإضافة إلى بعض النقاط العامة في باقي وظائف المؤسسة ومقابلتها بالفرص والتهديدات البيئية المحيطة بها كنوع من التنسيق مع أدوات التحليل الاستراتيجي للوصول إلى منهج معني يمكن من خلاله تفعيل الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة عن طريق تحديد البنية المالية المناسبة لإستراتيجية المؤسسة وإعادة هيكلتها بما يخدم باقي الاستراتيجيات الوظيفية الأخرى أو وحدات الأعمال.

الدراسة الرابعة: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان تقدير خطر القرض و طريقة القرض التتقيطي دراسة حالة -الوكالات البنكية لولاية سعيدة- تخصص بنوك مالية و تسيير مخاطر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة د.مولاي الطاهر -سعيدة- للطالبين محمد سهام حسناء و

حليمي كريمة. يعالج هذا الموضوع خطر القرض الذي يتعرض له البنك، و المترتب عن عدم إمكانية استرداد قيمة القرض فوائده كلياً أو جزئياً أو عن التأخر في الاسترداد. اتخذنا طريقة التحليل الكمي كنموذج لتوقع ذلك الخطر، ومن أجل تثمين هذه الدراسة استعنا باستبيان لتحديد درجة الخطر تصنيف القروض الممنوحة وتحليلها بطرق إحصائية بما يتلاءم مع السياسة الإقراضية. كل هذا حاولنا اختباره في الوكالات.

الفصل الأول

التأصيل النظري للتشخيص المالي

تمهيد

يعتبر تشخيص المؤسسة ضرورة لا غنى عنها في رصد وتحليل كل المتغيرات المتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية في المؤسسة، فهو يساهم في اكتشاف أسباب وعوامل الاختلالات الحاصلة بالمؤسسة أو ما يعرف بنقاط ضعف المؤسسة، كما يساهم في تحديد نقاط قوتها، وبالتالي فهو يعد أداة فعالة لتقييم الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية.

وبما أن كل المؤسسات الاقتصادية تسعى جاهدة وبصفة مستمرة لتعظيم أرباحها وزيادة إنتاجيتها وحصتها في الأسواق المحلية والأجنبية، لهذا فكل أدبيات الفكر التنافسي يجمع على أن صياغة إستراتيجية مبنية على أساس التشخيص الدقيق للمحيطين الداخلي والخارجي للمنظمة، يعتبر العامل الأهم في تحقيق نجاحها وتحسين ورفع قدراتها التنافسية التشخيص الوظيفي يعتبر من أبسط المدخل الواقعية والعملية المستخدمة في التشخيص الداخلي للمؤسسة، وباعتبار أن الوظيفة المالية تعتبر عصب حياة المؤسسة مهما كان نوعها أو وظيفتها، فإن التشخيص المالي له أهمية بالغة في مختلف القرارات والتوجهات الإستراتيجية فيها. وتشخيص الوظيفة المالي لن يتم إلا من خلال جمع مختلف المعلومات التي تساعد على اكتشاف الفرص والتهديدات وتحديد مواطن القوة والضعف ذات الطبيعة المالية ويتم الحصول على معظم المعلومات المالية من القوائم المالية أو ما يعرف بمخرجات النظام المحاسبي، و التي يتم تحليلها بواسطة استخدام مجموعة من الأدوات أو المؤشرات للخروج بالنتائج المساعدة في إعداد الاقتراحات المناسبة لمعالجة الخلل المالي إن وجد، و لرسم المعالم الإستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبنيتها في المستقبل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص

لقد عرف مصطلح التشخيص انتشارا كبيرا وفي مجالات متعددة بعدما كان استعماله مقتصرا على المجال الطبي لأول مرة ومن المجالات التي تعزز ضمنها هذا المفهوم هو مجال إدارة الأعمال، فهو بدوره يعطي وصفا واضحا لصحة المؤسسة العامة من خلال الكشف عن نقاط القوة وأماكن الاختلال بنشاط المؤسسة والبحث عن مسبباتها، فضلا عن اتخاذ التدابير الكافية لضمان بقائها وتنميتها وقدرتها على الاستفادة من نتائج الماضي والاستئثار بها في المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص وأنواعه

إن التشخيص ونظرا لاتساع مفهومه له عدة أنواع، و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم التشخيص وأنواعه.

1_ مفهوم التشخيص

تعددت التعاريف حول مفهوم التشخيص سواء من الناحية اللغوية أو الناحية الطبية أو الاقتصادية فنجد تعاريف مختلفة من معاجم أجنبية وكذا معاجم عربية، ونذكر منها:

التعريف الأول: التشخيص من الناحية اللغوية من الفعل شخص، شخص الشيء أي عينه وميزه عما سواه (معلوف، 1960، صفحة 378). ومن جهة أخرى يقصد بالتشخيص التعرف بالملاحظة، وفي الطب يعني معرفة الأمراض وتعيينها استنادا إلى عوارضها. (حمدي، 2005، صفحة 66).

التعريف الثاني: لتشخيص هو كلمة يونانية مشتقة من كلمة <Diagnosis> وتعني المعرفة، يستخدم هذا المصطلح في الأصل في المجال الطبي وهو يعني تحديد المرض من خلال أعراضه. و بشكل عام يمكن تعريفه على انه حكم يتم اتخاذه على موقف. (Bussenault & Pretet, 2006, p. 198)

التعريف الثالث: التشخيص هو " تحديد مرض أو حالة وفقا لأعراضه. أي إجراء تشخيص و توقع الحكم السليم من خلال تحليل موضوعي للسياسات". (JACQMIN, 1996, p. 552)

التعريف الرابع: التشخيص عرف على أنه " مجموعة من التصرفات التي تؤدي الى تحديد الخلل ومحاولة معالجته من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة". (محمود، 2019، صفحة 219)

مما سبق يمكن أن نقول أن التشخيص مجموعة من التصرفات التي يقوم بها الشخص لتحليل المؤسسة بهدف تسليط الضوء على نقاط ضعفها ومحاولة معالجتها من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة.

2_ أنواع التشخيص

قد يكون التشخيص عند ظهور مشكلة في المؤسسة، أو يكون بشكل عاد ومتكرر من أجل المحافظة على نشاط المؤسسة ونقادي المشكلة قبل وقوعها، وتوجد عدة أنواع للتشخيص تتمثل في:

2_1_ التشخيص الوظيفي: هو التشخيص الذي يعتمد على فحص وتوصيف وظيفة أو أكثر للمؤسسة بهدف التوصل إلى قياس احتمالات وجود خلل وظيفي بها بمعنى أن الهدف من هذا النوع من التشخيص هو استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة و تحديد نقاط ضعفها و قوتها، وذلك لمساعدة المؤسسة على اتخاذ إجراءات تصحيحية وكذلك اقتراح الحلول الممكنة لبناء الأهداف المستقبلية للمؤسسة، و توجد بالمؤسسة خمسة أجزاء هي بمثابة محور عملية التشخيص الوظيفي وهو: المركز العملياتي، القمة الإستراتيجية، التدرج العملياتي، البنية التقنية (مجموع الفنيين الإداريين وأعضاء اللجان الذين يؤثرون في اتخاذ القرارات) ووظائف الدعم اللوجستيكي. (عماري، 2019، صفحة 54)

2_2_ التشخيص الاستراتيجي: يعتبر التشخيص الاستراتيجي خطوة أساسية في تحديد وصياغة الإستراتيجية، قبل أي عملية لصنع القرار، يجب أن يسمح للمؤسسة بمعرفة نفسها و معرفة ما تريد وما يمكنها القيام به فيما يتعلق بمواردها مزاياها التنافسية وان تضع نفسها بشكل إيجابي في هذه الأسواق. وبالتالي يجب أن يؤدي التشخيص الفعال إلى تحديد فرص التنمية وتحديد الخيارات الإستراتيجية الواقعية. ومع ذلك فان هذا يكون منطقيا فقط إذا كان المحلل يعرف "ما الذي يبحث عنه". (مختار، 2015, p. 2) ويعتمد في التشخيص الاستراتيجي على عدة وسائل، من بين هذه الوسائل تلعب المصفوفات دورا هاما في تمكين المؤسسة من مراجعة أوراقها الرابحة وكذا نقاط ضعفها في هذا السياق، يجب اعتماد التشخيص الاستراتيجي على أساس التفرقة بين العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة. (خميسي، 2010، صفحة 80)

2_2_1_ التشخيص الداخلي: يجب خلال هذه المرحلة تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، ذ تقييم حظوظها للحصول على تموقع إيجابي داخل قطاع ممارسة نشاطها. يتمثل الهدف من هذا التشخيص في تزويد المسيرين بينك معلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية.

2_2_2_ التشخيص الخارجي: يجب تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نمط نموها. تركز هذه المرحلة على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات الممكن مواجهةتها من جهة أخرى.

2_3_ تشخيص الهوية: نجاح أو فشل مؤسسة يرتكز بالأساس على أفرادها، ذلك أن المؤسسة هي عبارة عن كيان تنافس ي لها شخصيتها التي تتحدد انطلاقا من تاريخها وثقافتها وعالقات أفرادها، أسلوب تسييرها وكيفية تحفيزها للموظفين ومنه فهذا النوع من التشخيص يحاول تسليط الضوء على العناصر الأكثر أهمية للمؤسسة كالنمط الإداري، التنظيم، المعلومات، الاتصالات والثقافة.

تعتبر الأنواع سابقة الذكر الأكثر تداولاً لكن هناك أنواع أخرى نذكر منها: (عمارى، 2019، صفحة 55)

2_3_1_ شاملا: عند البحث عن رؤية شاملة لوضعية المؤسسة بهدف تميميتها.

2_3_2_ سريعا: تلجأ له المؤسسة بشكل مستعجل عند تعرضها لمضايقات معينة حتى تتخذ إجراءات عاجلة.

2_3_3_ إداريا: عند السماح لرؤساء الوحدات والوظائف بالمساهمة في وضع تصور للمؤسسة قصد التعزيز من نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف.

2_3_4_ تكنولوجيا: عندما يرتكز على تشخيص الممتلكات والمكتسبات التكنولوجية المتاحة بالمؤسسة، ذلك أن تنمية النشاطات الإستراتيجية بها يتوقف على التكنولوجيا المتاحة لها، كما قد يكون التشخيص ماليا.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص وأهدافه

يعتبر التشخيص أداة تسييرية تسمح باتخاذ قرارات وبناء سياسات مستقبلية للمؤسسة والتعرف على الاختلالات التي تعاني منها. لذا يتعين استخدام هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية.

1_ أهمية التشخيص

للتشخيص أهمية بالغة في حياة المؤسسة و هي الحصول على صورة واضحة و متكاملة على جوانب القوة والضعف لدى المؤسسة والفرص والتحديات في بيئتها الخارجية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها ومحاولة إيجاد التعديلات أو الحلول الممكنة أو البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب والمخاطر المحتملة واستغلال الفرص. (محمود، 2019، صفحة 220) كما أن الأهمية الأخرى للتشخيص أنه يعتبر أداة تسييرية تسمح باتخاذ قرارات وبناء سياسات مستقبلية وقد تكون هذه القرارات والأهداف إستراتيجية في حياتها، فالنتائج التي تبرز عن التشخيص بعد عملية الدراسة والتحليل توضح مختلف النقائص والايجابيات التي تكون نقطة انطلاق في عملية التقييم. (قربة، 2017، صفحة 203)

2_ أهداف التشخيص

إن الهدف من التشخيص هو تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية:

_ معرفة نقاط قوة المؤسسة لتعزيزها وتطو يرها، ومعرفة نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ظهورها، حيث يساهم في تحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.

_ لكشف عن مدى تحقيق الأداء المرغوب فيه في المؤسسة ومدى قدرة المؤسسة على التوافق مع محيطها. (خلفاوي و بلقاسم، 2021، صفحة 207)

_ التعرف على مزايا وعيوب سير عمل المؤسسة.

_ تحديد المشاكل التي من المحتمل أن تظهر مستقبلا.

_ تحديد ما الذي تريد المؤسسة تحقيقه، التغيير المرغوب، والإجراءات الواجب اتخاذها ومخاطره. (ثوراية، 2014، صفحة 106)

المطلب الثالث: شروط التشخيص والأطراف المعنية به

نظرا لأهمية التشخيص المستعمل من قبل العديد من الأطراف في المؤسسة، يتوجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط وهذا لتحقيقه بصفة سليمة وقانونية، وفي هذا المطلب سنتناول شروط التشخيص والأطراف المعنية به.

1_ شروط التشخيص

لكي يكون التشخيص فعالا، لا بد أن يستجيب للشروط التالية: (سعد، 2016، صفحة 74 75)

_ أن يكون عضوي بحيث يحسن وصف الهياكل ومكونات المؤسسة وعالقة هذه المكونات ببعضها البعض.

_ أن يكون وظيفي بحيث يحسن دراسة وتحليل مختلف الأنشطة.

_ أن يكون استراتيجي بحيث يحسن دراسة وتحليل إمكانيات المؤسسة المستقبلية.

2_ الأطراف المعنية بالتشخيص

يختلف الأشخاص أو الأطراف المعنية بعملية التشخيص على حسب نوع التشخيص أي مجاله فهناك تشخيص داخلي وتشخيص خارجي ولكل نوع من هذه الأنواع أطراف معنية به وتستفيد منه فهناك: (مختاري، 2016، صفحة 55)

2_1_ التشخيص الداخلي:

يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح الشركة والذين لديهم دراية كاملة بالشركة ومختلف أقسامها وهذا ما يساهم في الوصول إلى نتائج أسرع حيث يكون التشخيص أعمق وأدق في حالة المعرفة الشاملة بثتى خفايا الشركة.

2_2_ التشخيص الخارجي:

ويمكن أن يقوم به كل من: (مختاري، 2016، صفحة 55)

_ **المسيرون:** ويشمل على فرقة خارج الشركة متخصصة في هذا النوع من العمليات كمكاتب الدراسات الذي تقوم الشركة بتعيينهم نظرا لكفاءتهم وتجاربهم السابقة.

_ **المنافسين:** ويشمل المنافسين الحاليين والمحتملين من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وتحليل استراتيجياتهم المعتمدة من أجل استغلالها وتقدير التهديدات التنافسية المستقبلية بهدف السيطرة على السوق، فالمؤسسة تسعى جاهدة أن تحصل على وضعية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، ولا يتحقق ذلك إلا بالمزاحمة فيما بينها.

_ **الدولة:** وتشمل الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك، وكذلك القوانين والتشريعات والنقابات والقوانين الجبائية التي تؤثر في سياسة المؤسسة الاقتصادية ونشاطه.

_ **المساهمون:** وهم المساهمون المحتملون حيث يعملون على تحديد مستوى المخاطر والربحية من الاستثمارات لذا يفضلون دائما الشركة القادرة على البقاء والاستمرار.

_ **الممولون:** حيث تعتبر البنوك مصدرا من مصادر تمويل الشركة حيث تقوم البنوك ومؤسسات الائتمان بالفصل الاستحقاق.

المبحث الثاني: مدخل للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي فرعا من فروع الوظيفة المالية فهو يقوم على دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة وذلك عن طريق فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة ويتم هذا من خلال جمع المعلومات وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي ومقاييسه

تعتمد المؤسسات في الوقت الراهن تقنيات حديثة من اجل البقاء والاستمرار في المحيط التنافسي الذي يخضع للعديد من التغيرات المستمرة ولا يتحقق ذلك إلا بالتشخيص المالي، وسنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم التشخيص المالي ومقاييسه.

1_ تعريف التشخيص المالي

اختلف الباحثون وأدباء المجال المالي في إعطاء تعريف موحد ودقيق للتشخيص المالي حيث:

يعرفه **محمد أحمد الكايد** أنه "عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية". (الكايد، 2010، صفحة 36)

أما **الياس بن ساسي و يوسف قريشي** فقد عرفا التشخيص المالي بأنه "عملية تحليل للبيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف، بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقط الضعف والحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تتمحور حول الخزينة والنتيجة و التمويل و الاستثمار و تسيير المخاطر". (قريشي، 2011، صفحة 41) كذلك عرفاه على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية". (قريشي، التسيير المالي-الإدارة المالية الجزء الأول-، صفحة 65)

في حين عرفه **زاهر عبد الرحيم عاطف** بأنه "عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية و تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيس ي للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل... الخ". (زاهر، 2009، صفحة 206)

وعرف **وليد ناجي الحياي**: التشخيص المالي على أنه "التشخيص المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكفيات، التي هي عليها، ما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية، المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها". (الحياي، 2004، صفحة 21)

مما سبق نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية تحليل ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة اعتماداً على مجموعة من الأدوات ومؤشرات التوازن المالي بغية الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج النقائص ذات الطبيعة المالية، مما يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات وتقييم أدائها.

2_ مقاييس التشخيص المالي

يكون التشخيص المالي فعال عند دراسة مختلف الجوانب المالية حيث أنه يمكن المؤسسة من الوقوف على وضعيتها الحقيقية في أبعادها الاقتصادية والمالية، فلتشخيص المالي أربعة مقاييس تتمثل في:

_ **المردودية:** تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من: (وكال و الحاج، 2016، صفحة 129;130)

_ **المردودية الاقتصادية.**

_ **المردودية المالية.**

_ **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل:

نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحة منها الأصول الثابتة (راس المال العامل الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

_ **الاستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية:

مجموع الديون/الأموال الخاصة

_ **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية. إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر وتنقص من المرونة المالية.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي وأهدافه

يحتل التشخيص المالي مكانة هامة في عالم إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات حيث يعتبر تقييماً للحالة المالية لفترة زمنية معينة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، فلتشخيص المالي أهمية بالغة في المؤسسة من أجل تصحيح مسارها وأهداف تسعى إلى تحقيقها، وفي هذا المطلب سنتطرق لأهميته وأهدافه.

1_ أهمية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي ذو أهمية قصوى في عملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، بالإضافة إلى ذلك أصبح التشخيص المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف والقوة فيها. (رمضان و محمود، 2013، صفحة 8) تظهر أهمية التشخيص المالي فيما يلي: (الحاج، 2012، صفحة 6)

_ يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالطالع على ماضيها أوال ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.

_يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.

_ يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة.

_ يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.

_ يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص.

_ يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

_ يمكن من معرفة النتائج الممكنة والأهداف المسطرة.

_ يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.

_ يساعد في تحليل (زبائن، سوق ... الخ) بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة. والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل إستراتيجية ممكنة اتجاه محيطها. ومنه فان أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص الى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة و الإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

_ يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيوالة ومشاكل المردودية.

_ يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة. (الحاج، 2012، صفحة 6;7)

_ أحد الركائز المعتمد عليها من قبل المؤسسات في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط وكذلك اعتباره أحد الأدوات المرتكز عليها في استغلال الموارد المالية بشكل عقلاني ومنظم. (عماري، 2019، صفحة 71)

2_ أهداف التشخيص المالي

إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة تتعلق بجوانب القوة والضعف لدى المؤسسة ووضعيتها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتقادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص المتاحة أن الغاية من التشخيص المالي هو تحقيق ارتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فهو يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقييم سياستها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها. كما أن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية ونشاطها الاستغلالي. أي اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس

المال أو توسيع المؤسسة... الخ. ويمكن تلخيص أهم الأهداف التشخيص المالي فيما يلي: (البرز و مولود، 2016، صفحة 288;289)

_ التشخيص المالي الاستطلاعي الذي يسمح بإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهمة بوضعها من نسج العالقات المالية بشكل سليم ومدروس.

_ التشخيص المالي العلاجي الذي يرتبط بإجراءه بحدوث اضطرابات مالية طوال فترة نشاط المؤسسة، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات، ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها.

_ التشخيص المالي الوقائي الذي يتم تنفيذه بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة، والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية.

_ استعمال نتائج التشخيص المالي في التخطيط أو البرمجة العامة المستقبلية للمؤسسة.

_ توجيه القرارات لتحسين مستوى أداء المؤسسة.

_ الحكم على كفاءة الإدارة.

_ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع وإظهار إيجابياتها وسلبياتها.

_ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

_ دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.

_ دراسة وتقييم وربحية المؤسسة. (محمد و اخرون، 2005، صفحة 22)

_ تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض. (عقل، 2009، صفحة 121)

المطلب الثالث: مراحل التشخيص المالي ومقوماته

للتشخيص المالي مقومات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، كما أنه يمر بعدة مراحل حيث تختلف من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من التشخيص، وسنتناول خلال هذا المطلب أنواع التشخيص المالي ومراحله.

1_ مراحل التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التشخيص وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التشخيص المالي على أن مراحله هي: (محمد م.، 2017، الصفحات 18,19)

1_1_ تحديد هدف التشخيص بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المشخص المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التشخيص المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

1_2_ تحديد الفترة الزمنية للتشخيص المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتشخيص المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

1_3_ اختيار أسلوب التشخيص المناسب: تتعدد أساليب التشخيص المالي المتاحة أمام المشخص، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المشخص المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

1_4_ إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التشخيص المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التشخيص المالي التي تسهل عملية التشخيص، وكل هذا يعتمد على خبرة المشخص المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التشخيص المالي.

1_5_ التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المشخص المالي، ي إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخص ي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

1_6_ صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

2_ مقومات التشخيص المالي

كي تتجح عملية التشخيص المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، البد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية البد مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمشخص المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بنفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التشخيص التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. (مطر، 2003، صفحة 4) ولعل أبرز هذه المقومات هي: (الشيخ، 2008، صفحة 9)

1. التحديد الواضح لأهداف التشخيص المالي.
2. تحديد الفترة المالية التي يشملها التشخيص، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
3. تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
4. تمتع المشخص المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك البد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

المبحث الثالث: طرق، أدوات، استعمالات، نتائج التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الطرق والأدوات للتوصل إلى نتائج تمكنها من تحسين وضعيتها المالية وضمان استمراريتها. وتعتبر مؤشرات التوازن المالي أهم هذه الأدوات التي تستند عليها في تحليل قوائمها لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحها.

المطلب الأول: طرق التشخيص المالي وأدواته

يسعى المشخص المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع مستقبلاً وضمان التسيير الفعال ويكون ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وعدة طرق لا يمكن الاستغناء عنها.

1_ طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي: (زاهر، 2009، الصفحات 207,206)

1_1_ التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف

المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

تطور أصول المؤسسة: تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) ، من اجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءا على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية...الخ.

تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيس ي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر ضمان للبقاء و النمو و الاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية. (زاهر، 2009، صفحة 207)

1_2_ التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة العامة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على

معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

هدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر. (عبودي، 2009، صفحة 241)

1_3_ التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المعياري استناداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

_ معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر ب 8 بالمائة.

_ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض. (زاهر، 2009، صفحة 208)

_ الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثالث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

2_ أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي من خلال مهامه إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرارية التسيير الفعال، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، والتي يمكن شرحها فيما يلي: (البرز، التشخيص المالي و دوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، 2016، الصفحات 370,371)

تحليل الهيكل المالي: وهو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و

الاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

تقييم النشاط والنتائج: هذه الأداة متعلقة بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة نشاطها على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار.

تحليل التدفقات المالية: تعتبر هذه الأداة الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المساعدة في تقييم الإستراتيجية من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: استعمال التشخيص المالي ونتائجه

يستعمل التشخيص المالي لعدة أغراض وهذا يساعد للوصول إلى نتائج سريعة و مرضية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى استعمال التشخيص المالي ونتائجه.

1_ استعمال التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته، وعليه فإن له استعمالات مختلفة تتمثل في: (وكال و الحاج، 2016، الصفحات 136,137)

_ يسعى إلى معرفة تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية لمؤسسة ما مع منافسيها، كما أن التحليل الدقيق للثقل النسبي للتكاليف يعمل على اكتشاف أسباب نجاح المنافسين من جميع النواحي والسياسات سواء كانت سياسة استثمارية تسويقية إنتاجية... الخ.

_ يستعمل كوسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات أصولها وأيضاً خصومها.

_ تقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة استغلالها أن يستعمله المصرفي قصد التعرف على إمكانية سداد المؤسسة للقرض عند حلول موعد الاستحقاق.

_ كذلك يستعمله المورد للتعرف على قدرة التمويل الذاتي وتوفير السيولة قصيرة الأجل أما إذا كان مساهماً يستعمله من أجل المقارنة بين النتائج والطاقت المستخدمة بصفته يهتم بالمرودية والربح.

2_ نتائج التشخيص المالي

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

2_1_ نتائج التشخيص المالي الخارجي: يسمح ب:

_ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة،

_ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الأجل المحددة،

_ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين،

_ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية،

_ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2_2_ نتائج التشخيص المالي الداخلي: يسمح ب:

_ تقدير المركز المالي للمؤسسة،

_ تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال) ،

_ اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح...الخ).

المطلب الثالث: مؤشرات التشخيص المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يتم تحليل الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية وهذا باستعمال مؤشرات التوازن المطلقة والنسبية من أجل الوصول الى التوازن الهيكلي للمؤسسة ، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى المؤشرات المطلقة والنسبية.

1_ المؤشرات المطلقة

قبل أن نتحدث عن مؤشرات التوازن المالي المطلقة فإنه يجب أن نتحدث عن قاعدة التوازن المالي الدنيا(التوازن المالي الأدنى) وتتمثل هذه القاعدة في أن "الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل. حسب القاعدة السابقة يتبين أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة ، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموالها قصيرة الأجل أي التي تقل عن سنة. (شعابنية، 2012، صفحة 12) وتضم المؤشرات المطلقة ما يلي: (لزرع، 2012، الصفحات 92-94)

1_1_ رأس المال العامل الصافي:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم، نهم زبائن غير قابلة للتحويل.....إلخ. ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقاً من

الميزانية المالية، حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)

رأس المال العامل الصافي=الأصول الجارية-الخصوم الجارية

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابياً، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية. ويختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه. وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي:

• رأس المال العامل الصافي موجب $RF > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل ، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

• رأس المال العامل الصافي معدوم $RF = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل ، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

• رأس المال العامل الصافي سالب $RF < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة ، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1_2_ احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. الاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة ، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد ، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام ، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية: (سعادة، 2009، الصفحات 64,65)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - القروض المصرفية)

وتتغير احتياجات رأس المال بالإيجاب أو السلب كآتي:

* **تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر

من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

• ارتفاع سرعة دوران العملاء .

• انخفاض سرعة دوران الموردون .

* **تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الأجل المحددة.

1_3_ الخزينة:

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة و المحاسبين المعتمدين (A.C.C.E.O.) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية. أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية. إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية: (عشي، 2002، الصفحات 55,56)

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:

لدينا:

$$*\text{الأصول} = \text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة} \dots (1)$$

$$*\text{القيم الجاهزة} = \text{الأصول} - (\text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة})$$

$$*\text{الخصوم} = \text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية} \dots (2)$$

$$*\text{السلفات المصرفية} = \text{الخصوم} - (\text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل})$$

$$*\text{الأصول} = \text{الخصوم} \dots (3) \text{ بتعويض قيمتي القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:}$$

$$*\text{الخزينة} = [\text{الأصول} - (\text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة})] - [\text{الخصوم} - (\text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل})]$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

ومنه:

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها. ويمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

• خزينة سالبة وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

• خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

• خزينة معدومة وتعني أن رأس مال عامل واحتياج رأس مال عامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجد إن وجدت. (عشي، 2002، صفحة 56)

2_ المؤشرات النسبية

قبل التطرق لأنواع النسب المالية، لابد من تعريفها أولا:

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة. (النعيمي و ارشد فؤاد، 2018، صفحة 83)

كما يمكن تعريفها بأنها علاقة بين رقمين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا. هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (دينامكية) أو خارجية (فضائية) بين عدة مؤسسات. (عدون، 1999، الصفحات 51,52)

يمكن تصنيف النسب المالية وفقا للنشاط أو المهمة المراد تقييمها كما يلي:

2_1_نسب السيولة (soitaR ytidiuqil):

هي مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة على الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة في تاريخ استحقاقها، ومن أهم نسب السيولة ما يلي: (بلعور، 2016، الصفحات 71,72)

نسبة التداول=الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل

كلما ازدادت هذه النسبة عن الواحد تكون المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها وهي تشير إلى استخدام المؤسسة ل RF موجب مما يوحي بوجود فائض في السيولة.

نسبة التداول السريعة=(الأصول الجارية- المخزون السلعي)/الديون قصيرة الأجل

تسمح هذه النسبة بتقدير أفضل لقدرة المؤسسة على تغطية استحقاقاتها قصيرة الأمد.

تتراوح قيمة هذه النسبة بين 0.3 كحد أدنى 0.5 ، إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون الحقوق و المتاحات تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل بقليل. أما بالنسبة لنسبة الخزينة الفورية فالمفروض أن تكون بين 0.25 إلى 0.35. (خليفة، 2021، صفحة 43)

نسبة الخزينة الفورية=الخزينة/لديون قصيرة الأجل

تقيس هذه النسبة القدرة على الوفاء الفوري بالاستحقاقات من الديون قصيرة الأجل وذلك باللجوء للسيولة المتوفرة في الخزينة ، لكن يبقى استخدام هذه النسبة محدودة لأن زيادة هذه النسبة قد لا يكون مؤشرا على سلامة الوضع المالي للمؤسسة، هذا إذا نظرنا الى أن هذه الزيارة هي أرصدة مجمدة غير منتجة ، كما قد يبرر انخفاض هذه النسبة بغية المؤسسة في عدم الإبقاء على أصول غير منتجة، مما قد يخفض ظاهريا من السيولة ولكنه يفيد في زيارة القدرة على الوفاء بالالتزامات. (بلعور، 2016، صفحة

(72)

2_2_ نسب المديونية (noitaR tbeD):

وهي النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعتبر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل مثل القروض متوسطة الأجل والطويلة الأجل والسندات بأنواعها. (النعيبي و اخرون، الإدارة المالية -النظرية والتطبيق-، 2014، صفحة 103) يمكن توضيح نسب المديونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نسب المديونية

النسبة	الصيغة المحاسبية	تفسير النسبة
نسبة المديونية الكاملة	إجمالي الدين / حقوق الملكية	يقيس مدى قدرة أصحاب المنظمة على سداد الديون والالتزامات. النسبة المعيارية هي 1:1
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم المتداولة / حقوق الملكية	وتقيس العلاقة بين الأموال المقدمة من طرف أصحاب المنظمة ومقارنتها بالأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات الحالية، مهمة لضمانة أصحاب القروض طويلة الأجل.
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	تقيس النسبة المئوية للأموال التي يتم الحصول عليها من المقترضين لتمويل أصول واستثمارات المنظمة. النسبة المعيارية هي 2:1

2_3_ نسب النشاط :soitaR ytivitcA

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، (الخطيب، 2010، صفحة 64) تأتي هذه النسب على شكل معادلات كالآتي: (النعيمي و اخرون، الإدارة المالية -النظرية والتطبيق-، 2014، الصفحات (104,105

أ- معدل دوران المخزون: يتم حساب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{كلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون السلعي} = \text{مرة}$$

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2 = \text{مرة}$$

$$\text{كلفة البضاعة المباعة} = \text{بضاعة أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{بضاعة آخر مدة}$$

وفي حالة صعوبة الحصول أو عدم توفر البيانات حول كلفة البضاعة المباعة ومخزون أول المدة وآخر المدة

فبالإمكان استخدام النسبة التالية: (النعيمي و اخرون، الإدارة المالية -النظرية والتطبيق-، 2014، صفحة 105)

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{المبيعات} / \text{المخزون السلعي} = \text{مرة}$$

ب- معدل دوران الحسابات المدينة:

وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحصيل، ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي. تسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل وتبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصل بعدها على ثمن البضاعة المباعة.

ويمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على (360) على اعتبار أن عدد أيام السنة هو (360) يوماً.

إن الهدف من هذا المعدل هو قياس سيولة الذمم أي مقدرة المشروع على تحصيل ذممه من الحسابات المدينة وأوراق القبض ومما لا شك فيه أن استخدام متوسط الأرصدة الشهرية للذمم بدلاً من رصيد آخر المدة يعتبر أفضل لأغراض التحليل المالي. حيث أنه يقلل من أثر التغيرات الموسمية على رصيد الذمم والذي قد يؤثر عليها زيادة أو نقصاً كما يجب استبعاد مخصص الديون المشكوك فيها من الذمم حتى لا يفسر ذلك بتحصيل جزء أكبر من الذمم.

بصورة عامة فإن أداء المنشأة هو الأفضل كلما كانت فترة التحصيل الأقصر، وكلما كانت طويلة فإن ذلك يدل على أداء المنشأة السيئ من حيث السيولة والربحية. ولكي تكون فترة التحصيل كمؤشر دقيق لدوران الحسابات المدينة فإنه يجب مقارنتها بالفترة الزمنية التي يسمح خلالها تسديد قيمة البضاعة المنصوص عليها في شروط البيع الآجل. إذا كانت شروط الدفع 10/2 خلال 30 يوماً فيعني أن التسديد خلال عشرة من قبل المشتري سيؤهله لخصم قدره 2%. (الراوي، 2000، الصفحات 71,72)

فإذا كان معدل فترة التحصيل 24 يوماً. فإن ذلك يدل على أداء جيد. أما إذا كانت فترة التحصيل 33 يوماً فيعني ذلك بطء في التحصيل يمكن إيجاد متوسط فترة التحصيل كما يلي: (الراوي، 2000، صفحة 72)

متوسط فترة التحصيل = الذمم * 360 / المبيعات الآجلة

ويمكن إيجاد معدل دوران الذمم كالتالي:

معدل دوران الذمم = المبيعات الآجلة / متوسط الذمم

ج- معدل دوران الحسابات الدائنة:

رياضيا = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنون

أو

المشتريات / رصيد الدائنون

ومتوسط فترة الائتمان = $365 /$ معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذا المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء. وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عم متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة.

معدل دوران الحسابات الدائنة = (معدل رصيد الحسابات الدائنة / المشتريات) - 360

وارتفاع معدل الأيام يعد مؤشرا على حصول المنشأة على تسهيلات ائتمانية أو مدة أطول في الوفاء. (الشنطي و عامر، 2005، صفحة 222)

2_4_ نسب الربحية (soitaR ytilibaiforP)

نسب الربحية كما تدل عليه التسمية ، تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المستثمرة، لذلك فإن نسب الربحية يمكن اعتبارها النسب الأساسية والتي تمثل أقوى معيار في الحكم على الأداء الكلي للمنشأة ، وكما تهتم نسب الربحية الإدارة فإنها تهتم أيضا المستثمرين أو الملاك والقرضين من أصحاب القروض طويلة الأجل. (البار و أمين، 2019، صفحة 67) ونذكر من أهم النسب: (النعيمي و ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة- ، 2018، صفحة 106)

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{المبيعات}) * 100\%$$

$$\text{نسب الربح الصافي} = (\text{صافي الربح} / \text{المبيعات}) * 100\%$$

$$\text{نسبة العائد إلى رأس المال المستخدم} = (\text{الربح الصافي} / \text{رأس المال المستخدم}) * 100\%$$

د- العائد على الأصول (AOR):

يقيس العائد الناتج عن قاعدة أصول الشركة، وبالتالي يوفر مقياساً لكفاءة الأصول في الأعمال التجارية. ويحسب بالطريقة الآتية:

$$= \text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي الأصول ROA}$$

هـ- العائد على حقوق الملكية (EOR):

يقيس العائد الناتج عن حقوق الملكية المقدمة إلى الشركة من قبل مساهميها. ويحسب بالطريقة الآتية:

$$= \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة ROE}$$

وتجدر الإشارة إلى وجود نموذج متكامل تحت تسمية العائد على حقوق الملكية، سيتم التطرق إليه في عنصر لاحق.

2_5_ نسبة كفاءة الاستثمار (soitaR tneiciffE tneimtsevnI):

وهي النسب التي تقيس مدى إمكانية الاستثمار في المنشأة وغالباً ما تكون ضمن الاستثمارات المالية أي الأسهم. وعلى المحلل أو المدير المالي قياس هذه النسب لتحديد إمكانية الاستثمار بالشركة التي تأتي من خلال الوضع المالي للشركة.

وأهم هذه النسب: (النعمي و ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة- ، 2018، صفحة 107)

الربح لكل سهم عادي=(صافي الربح-حصة الأسهم الممتازة(إن وجدت))// عدد الأسهم العادية
الصادرة=قيمة مطلقة

الربح لكل سهم ممتاز=حصة الأسهم الممتازة من الأرباح/عدد الأسهم الممتازة=قيمة مطلقة

قيمة السهم(السعر السوقي للسهم)= أرباح السهم/معدل العائد المطلوب= قيمة مطلقة

عائد التوزيعات للسهم= التوزيعات/ السعر السوقي للسهم=%

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم= السعر السوقي للسهم/ لربح عن كل سهم=
قيمة مطلقة

نسبة التوزيعات النقدية للسهم=(توزيعات السهم/ أرباح السهم)*100=قيمة

2_6_ نسب الهيكل المالي والتمويلي- نسب الهيكل المالي والتمويلي:

تأتي أهمية نسب الهيكل المالية والتمويلية من واقع الدلالة التي تشير إليها، حيث تعبر عن مدى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها خصوصاً طويلة الأجل منها أمام الدائنين، حيث تشير إلى أي مدى يتمتع الهيكل المالي والتمويلي للمنظمة بالمتانة والسلامة المالية من خلال توزيع النسبة المئوية للاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية، القصيرة وطويلة الأجل منها.

نستطيع أن نستدل من خلال هذه النسب إلى أي مدى استطاعت حقوق الملكية أن تمول الأصول المختلفة للمنظمة، وكم مولت مصادر التمويل الخارجي من هذه الأصول.

لابد من التأكيد على القاعدة الذهبية في الهيكل المالي والتمويلي التي تقتضي أن يتم تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويلية قصيرة الأجل، الأمر الذي يسبب عسرا ماليا وضغطا في السيولة وغياب مصادر التمويل الداخلية لأنشطة المنظمة وبالتالي أثار كارثية على المنظمة ووضعها المالي. (حمودة و وئام، 2021، صفحة 29) وفيما يلي ندرج جدولا يوضح نسب الهيكل المالية:

جدول رقم (02): نسب الهيكلية المالية

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الغير جارية بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن جزء من الأصول الغير جارية تم تغطيتها بواسطة الأصول الجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن كل المؤشرات والأدوات سابقة الذكر يتم ربطها دائما بمؤشرات التحليل المالي والذي تعتبر مخرجاته هي مدخلات التشخيص المالي، إذ يتخذ التشخيص المالي من التحليل المالي أداة له بما يحويه من مؤشرات. ويبقى تقييم الأداء من خلال مؤشرات التشخيص المالي والتي هي نفسها مؤشرات التحليل المالي ضرورة تملئها حاجة المؤسسات لمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتقييم مدى كفاءة كل وظيفة من وظائفها لا سيما وظيفتها المالية بكل عناصرها المختلفة، من مخزون وعملاء ورؤوس أموال وتثبيات ومنتجات وديون...الخ.

خلاصة الفصل:

يلعب التشخيص المالي دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها، كما أن طرق التحليل المالي تختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
بينك التنمية المحلية وكالة سعيدة

تمهيد

تلعب البنوك اليوم دورا محوريا في عملية التنمية بسبب خمول الوظائف الهام للسوق المالية من الناحية الاقتصادية، والتي تركت مستطبيها يلجئون إلى البنوك باعتباره المخرج والمتنفس الوحيد لتمويل استثماراتهم، و يعتبر قرار منح القروض من أهم القرارات التي يتخذها المسئولون داخل البنك ، حيث يتطلب ذلك توفير معايير وضوابط إضافة إلى دراسات مالية وغير مالية تساعد على عدم الوقوع في المخاطر التي تصل بداية حد الإعسار وينتهي بالتصفية.

لقد عرفت العقود القليلة الماضية دراسات كثيرة ومتنوعة ساهمت بشكل كبير من تطوير قدرات البنوك في اتخاذ قرارات منح الائتمان، ولعل أهمها طريقة القرض التتقيطي حيث ظهرت عدة نماذج إحصائية أشهرها نموذج ألتمان سنة 1968 وكولنغي 1977 والتي تعرف أيضا بمعادلة كما ظهرت دراسات أخرى أثبتت نجاحتها عبر الزمن من خلال النتائج المحصل عليها.

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية -وكالة سعيدة-

المطلب الأول: مفهوم بنك التنمية المحلية BDL

بنك التنمية المحلية هو البنك الذي يواكب العصرنة لتوفير أفضل خدمة للمواطن.

بنك التنمية المحلية باختصار (ب.ت.ن) (BDL) هو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 36800 دينار جزائري.

يحتسب له شبكة مكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، ما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك. كما ان بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات.

كما انه بنك يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتتوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANGEM, CNAC, ANSEJ) حيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

لدى بنك التنمية المحلية الدور الرئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

كما يقدم بنك التنمية المحلية:

-خيارات ادخار شخصية من أجل زيادة رأس مالكم.

-حلول بقروض متماشية وفقا لاحتياجاتكم.

-منتجات وخدمات لمراقبة يومية لحساباتكم البنكية.

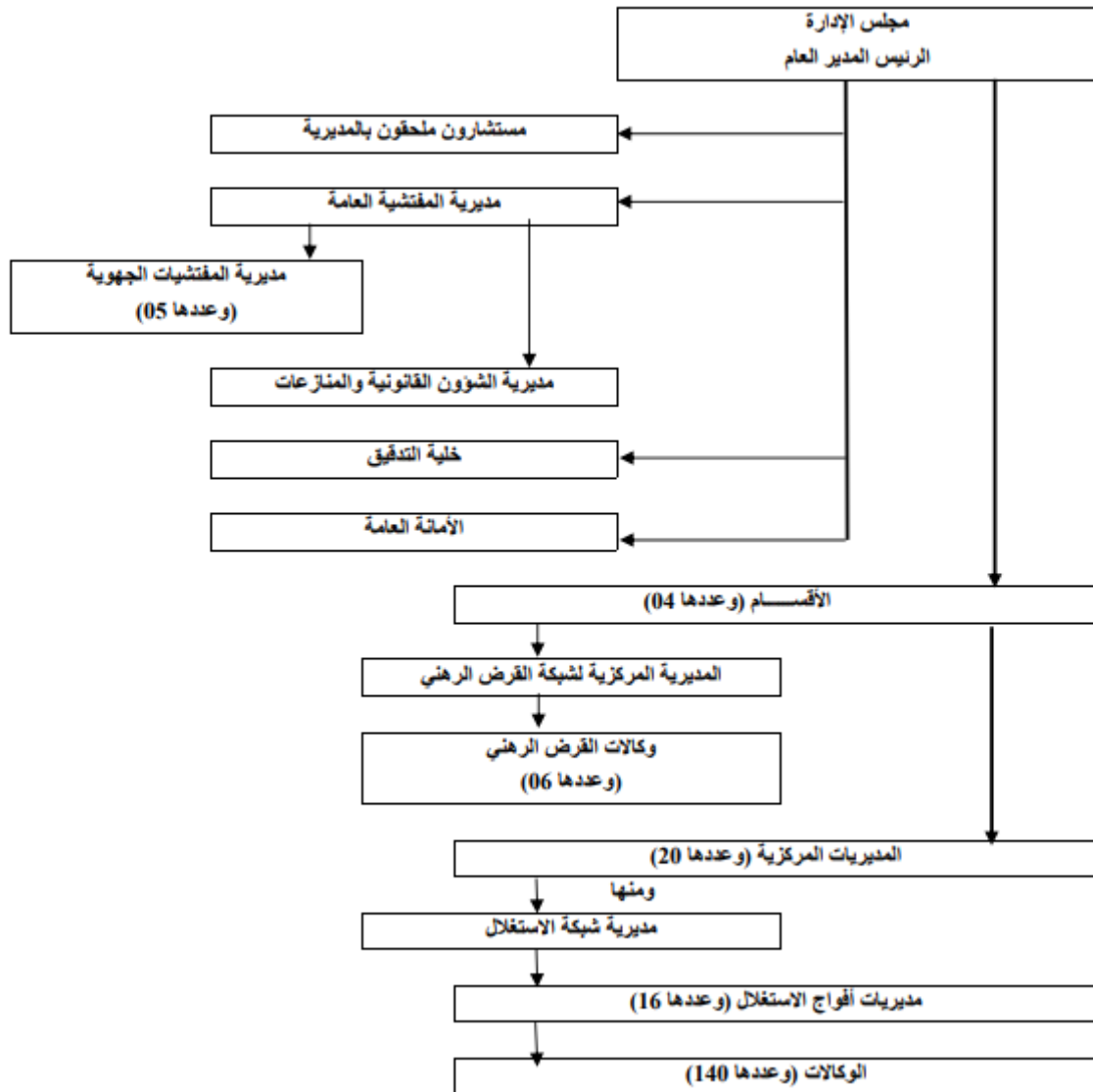
-منتجات التأمين لوقايتكم من مختلف المخاطر.

وفي الأخير، فإن بنك التنمية المحلية هو عضو المنظومة الوطنية للوسائل الالكترونية (بطاقة السحب والدفع)، الدولية (فيزا انترناشيونال) نظام التعويض الإلكتروني وخدمة المونيغرام للتحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر. (<https://ar.wikipedia.org/>)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

وهو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية



المطلب الثالث: أقسام بنك التنمية المحلية (حميدي، 2008، صفحة 157)

1- مديرية مجمع الاستغلال

و هي عبارة عن تركيبة هرم مركزي و هذا على المستوى الجهوي، و بهذا الشكل تعتبر ممثلة المديرية العامة للبنك في كل الولايات التي يقوم البنك بالاستغلال فيها و تفرض مسؤوليتها التسلسلية على مجموع الفروع التابعة لها، و التابعة أيضا للخزينة العامة لها في حدودها الجغرافية كما أن هذه المديرية موضوعة تحت المسؤولية التراتبية لمديرية شبكة الاستغلال.

و مديرية مجمع الاستغلال مقسمة إلى قسمين:

- صنف "A".

- صنف "B".

و لتكتمل مهامها هيئت بثلاث أقسام:

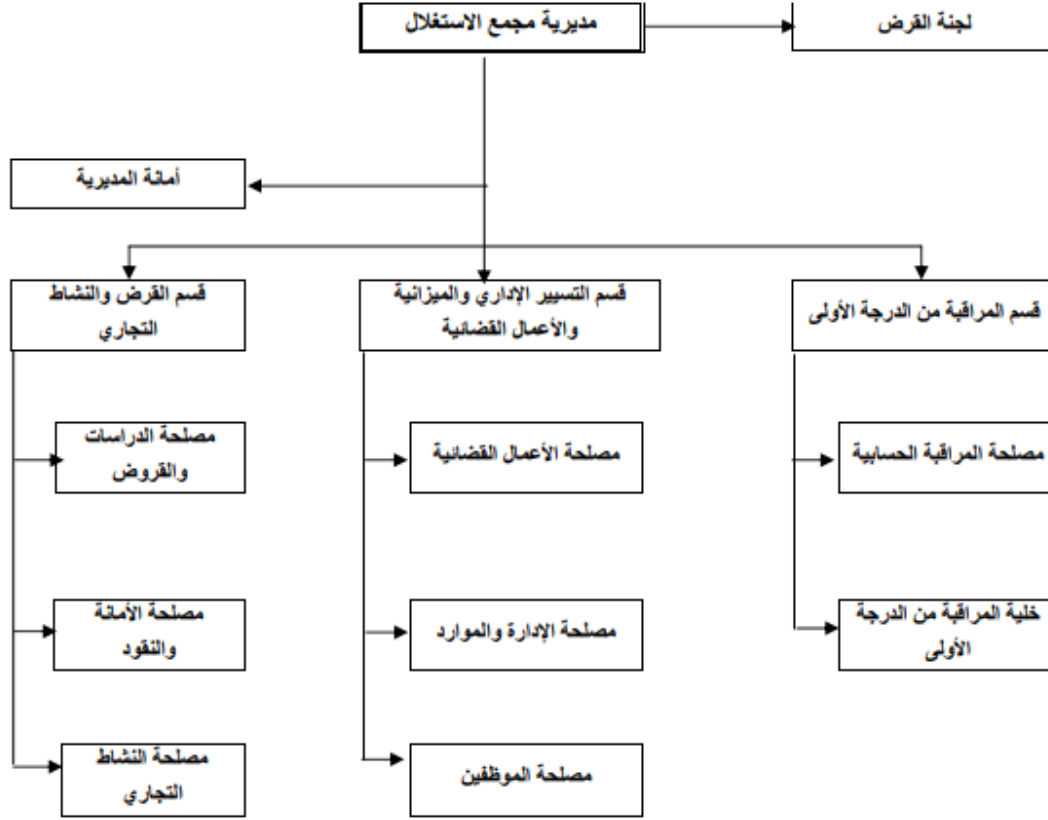
-قسم القرض و النشاط التجاري.

-قسم التسيير الإداري و الميزانية و الأعمال القانونية.

-قسم المراقبة من الدرجة الأولى.

و نوضح في الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لمديرية مجمع الاستغلال:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية مجمع الاستغلال



2-الوكالة: (حميدي، 2008، صفحة 163)

الفرع عبارة عن هيئة قاعدية للاستغلال تهدف إلى معالجة و متابعة مختلف العمليات البنكية خاصة الودائع و القروض. و يتم تقسيم الوكالة إلى أربعة (04) أصناف حسب نشاطاتها:

-الصنف الرئيسي "PA".

-الصنف "A".

-الصنف "B".

-الصنف "C".

وتتكون الوكالة من 6 مصالح مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

-مصلحة الصندوق.

-مصلحة المراقبة.

-المصلحة الإدارية.

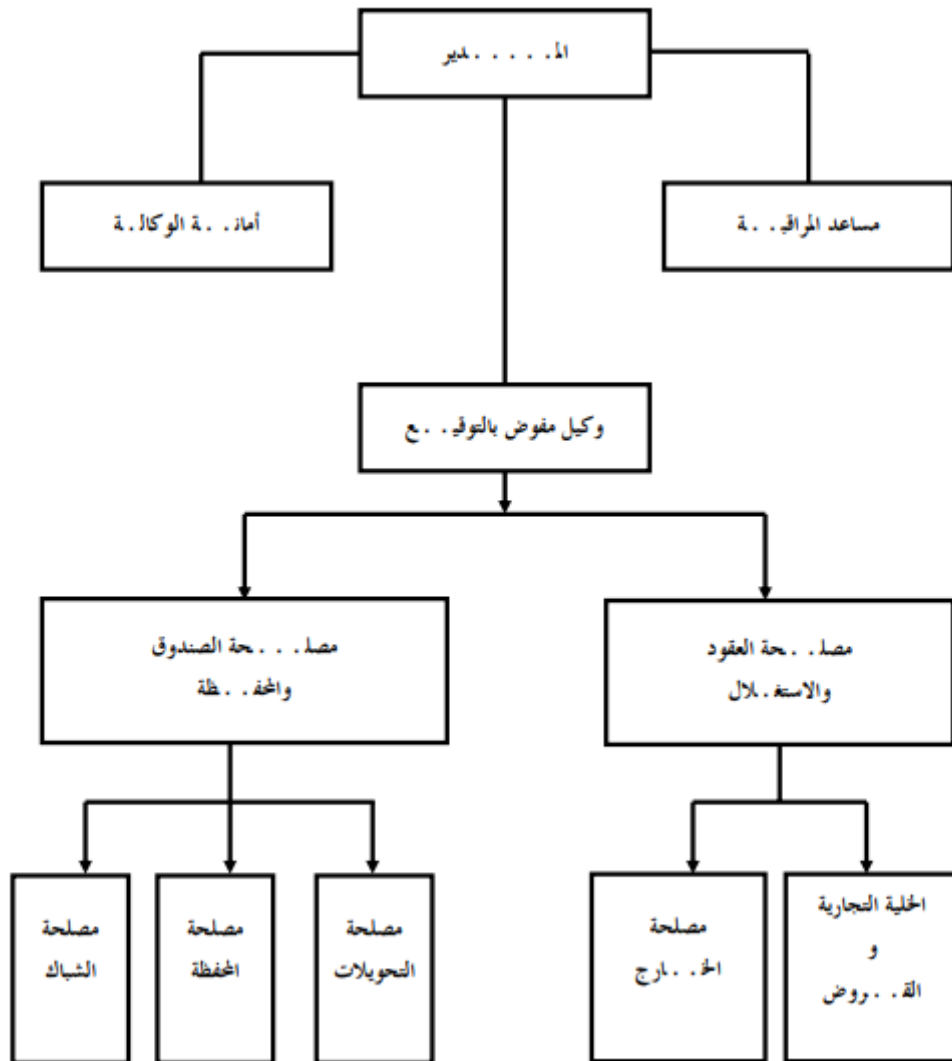
المصلحة التجارية و الخارجية.

-مصلحة المحفظة.

-مصلحة الاستغلال و العقود.

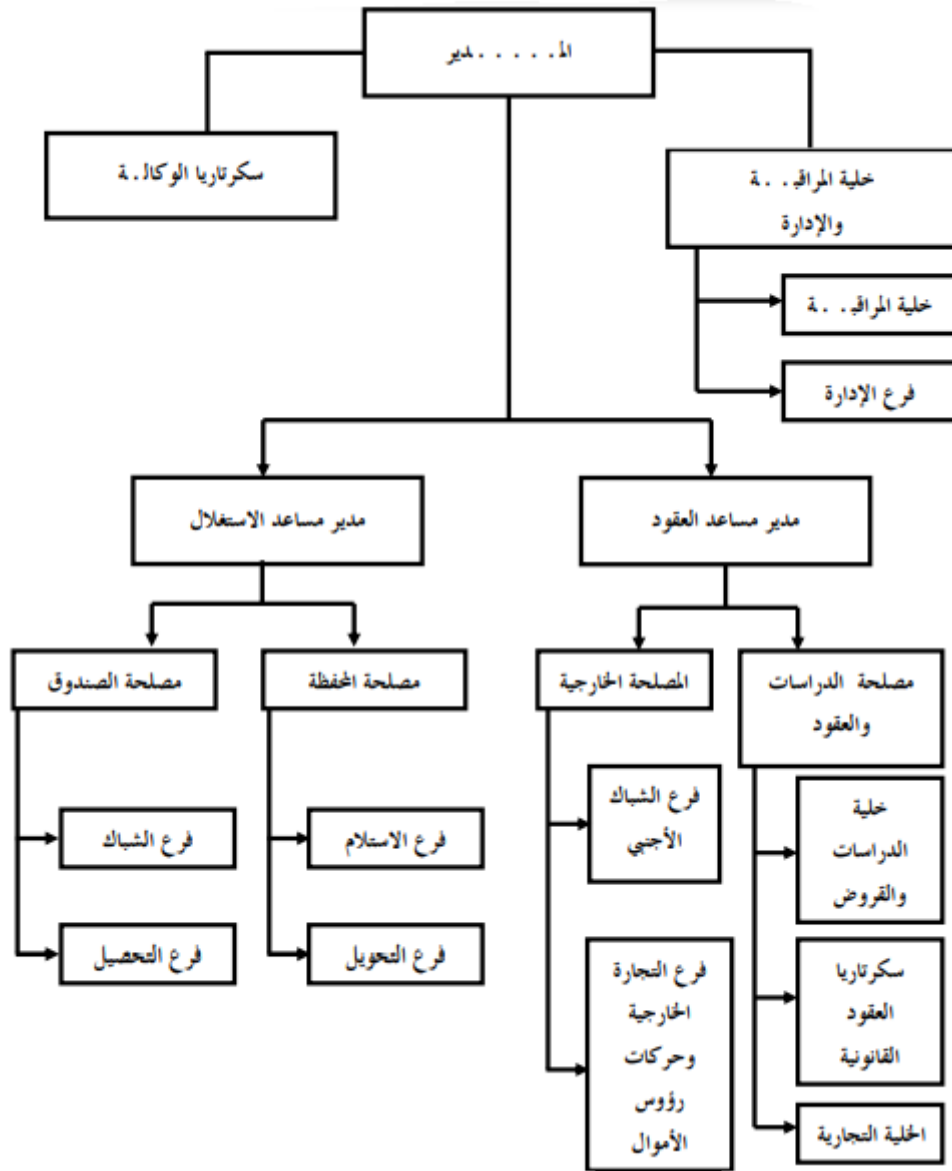
و يظهر الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة



اما الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية يظهر كما يلي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية



3-وظائف و أهداف بنك التنمية المحلية (وفاء، 2017، صفحة 56)

3-1-وظائف بنك التنمية المحلية

- تمويل نشاطات الاستغلال و الاستثمار.

- تمويل عمليات الرهن.

-تمويل القروض العقارية.

- تمويل النشاطات الاقتصادية و الصناعية و التجارية.
- جمع الموارد.
- استلام ودائع تحت الطلب لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي.
- منح القروض لكل شخص معنوي أو طبيعي على أوراق حكومية صادرة أو مضمونة من قبل الدولة.
- فتح اعتمادات مستندية.

3-2- أهداف بنك التنمية المحلية

كما جاء في المرسوم 85/85 يمكننا استنتاج الأهداف التالية:

- تعبئة كل القروض الممنوحة.
- استقبال ودائع تحت الطلب وودائع الأجل.
- المشاركة في جمع الادخار الوطني.
- تنفيذ كل العمليات المصرفية و هذا من أجل تسيير موجوداته و توظيفها.

المبحث الثاني: مفهوم القرض التنقيطي

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

تعد القروض البنكية ذو أهمية بالغة على البنوك خاصة والاقتصاد الوطني عموماً إذ تعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا يتوقف تأثيرها على البنوك أو المؤسسات المالية فقط بل تصل أضراره إلى الاقتصاد ككل في حالة سوء استخدامه. (محمود، صفحة 17)

1-تعريف القروض البنكية

تتعدد التعاريف وتختلف من كاتب لآخر ولعل أبرزها هي:

التعريف الأول: "القروض البنكية هي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في

صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد". (محمود، صفحة 18)

التعريف الثاني: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تم كّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد". (خطيب، 2004، صفحة 4)

2- أهمية القروض البنكية

يمكن النظر إلى أهمية القروض البنكية من زاويتين ، لأولى من وجه نظر البنك فالقروض تعد نشاطه الذي من خلاله يستطيع أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، فهو شكل من أشكال الاستثمار المصرفي كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من العوائد ، كما تعد الاستثمار الأكثر خطورة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها أو إدارتها ، لذا يقتضي أن تكون القروض من ناحية المقدار و الوقت متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومنتاسباً مع حاجات خطط التنمية الاقتصادية للبلاد ، فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع و خدمات بدرجات كافية في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية التضخم و تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني ، في حين يحصل الانكماش عندما تتردد البنوك في تقديمه رغم حاجته ، وفي كلا الحالتين التضخم والانكماش سوف يؤدي بالائتمان المصرفي إلى تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي في تحقيق أهدافها. (محمود، الصفحات 26,27)

3- خصائص القروض

من أهم الخصائص التي يتميز بها القرض البنكي ما يلي:

3-1-المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنوا القرض.

3-2- مدة القرض: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة العميل، و يكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزماً بالتسديد وتصنف إلي ثلاثة أصناف:

3-2-1- المدة القصيرة: تتراوح بثمانية عشر شهراً إلي سنتين.

3-2-2- المدة المتوسطة: تتراوح بين سنتين إلى سبع سنوات.

3-2-3- المدة الطويلة: من سبع سنوات إلى عشرون سنة على الأكثر.

3-3- معدل الفائدة: يعرف علي أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على أساس المال، و هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.

وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها:

-قيمة القرض وهو المبلغ الأساسي في السنة الواحدة.

-مدة القرض تمثل الفترة التي يمنح فيها القرض فكلما طالت المدة ارتفع معدل الفائدة.

-مرونة الطلب أي درجة استجابة المتغير التابع (الكمية المطلوبة) من سلعة معينة لتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المؤثرة في هذه الكمية والتي هي (السعر، الدخل، أسعار السلع والخدمات).

-المنافسة وتكون بين البنوك في نسبة ارتفاع و انخفاض معدل الفائدة.

-درجة الخطر وهي درجة تقلبات أرباح الصرف بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

-تكاليف القرض وتعني القيمة المالية الإجمالية الخاصة بالقرض، بالإضافة إلي قيمة الفائدة المفروضة عليه وأية مبالغ أخرى يطالب بها البنك في الفترة الزمنية الخاصة بالقرض.

-تدخل البنك المركزي في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة القرض.

3-4- الضمانات: تعتبر المصدر القانوني لسداد، و تشكل حماية لمخاطر التوقف عن السداد وتكون إما عينية أو شخصية.

3-5- طريقة السداد: هناك عدة برامج لعملية سداد القرض من بينها:

-برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقترض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

-برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.

-يتم تسديد جزء هام بسعر فائدة ثبت خلال فترة متفق عليها وجزء آخر بسعر فائدة متغير.

-برنامج تسدد فيه القروض تدريجيا.

3-6- طريقة عرف القرض واستهلاكه: يحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة.

3-7- الهدف من القرض: تحديد الهدف من القرض هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي.

3-8- فترة السماح: هي الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

المطلب الثاني: طريقة القرض التنقيطي

1- نشأة القرض التنقيطي

كانت دراسة Smith و Winakor سنة 1930 من بين أهم الدراسات التي سلطت عليها البنوك اهتمامها ، خلصت هذه الدراسة إلى تحميل النسب المالية لتسع و عشرين مؤسسة مفلسة، بتحديد اتجاه متوسطات إحدى و عشرين نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس، وقد استنتج أن كفى نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ، ثم تلتها بعد ذلك دراسة قام بها PATRICK FITZ سنة 1932 على عينة مكونة من 20 مؤسسة مفلسة خلال الفترة ما بين (1920-1929) حيث استنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل المؤسسات نتيجة للدراسات السابقة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسات و نماذج أخرى قام بها كل من Beaver سنة 1966 و Altman.L.E سنة 1968 تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والعاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل الخطي التمييزي. (غرابية، 1987، صفحة 39)

2- تعريف القرض التنقيطي:

للقرض التنقيطي عدة تعاريف نوجز ها فيما يلي:

التعريف الأول: طريقة التنقيط أو ما يسمى Scoring Crédit هي طريقة آلية في اختبار المؤسسات و تعتمد أساسا على التحميل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يضاف في إحدى المجموعتين "عاجزة أو سليمة". (شرابي و ميدي، 2004، صفحة 193)

التعريف الثاني: هي آلية للتقسيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين. (النوي و صلاح الدين، 2016، صفحة 23)

3- أهداف القرض التنقيطي:

يعد القرض التنقيطي من بين الطرق التي تساعد في معالجة ملفات طالبي القرض إذ تسمح بـ: (مزياي، بلال، و العياشي، 2008، صفحة 7)

التخفيض من خطر القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات المقترضة؛ ✓

يعمل على تسريع عملية اتخاذ قرار منح القروض؛ ✓

التخفيض من أعباء دراسة ملفات القروض وتسييرها خاصة في مواجهة الطلبات. ✓

4- مراحل إعداد القرض التنقيطي:

المرحلة الأولى: بناء نموذج إحصائي: (قصاص، 2015، صفحة 11)

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تشكيل دالة التقطيط و وضعها حيث يتوجب فيها تحديد نوع المجتمع الواجب دراسته وكذا اختيار العينة، و نظرا لأهمية هذه المرحلة يتوجب على المسؤولين وضع قاعدة المعطيات باحترام الشروط الآتية:

ـ أن العينة قد أخذت بصفة عشوائية، و أن تكون معبرة عن المجتمع الأصلي وهذا يتجسد في غناها بالمعلومات الكمية و النوعية و احتواءها على مختلف أصناف المجتمع، أي تكون تحتوي على المؤسسات السليمة والعاجزة؛

ـ إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، حيث أنه لا يمكن للدالة إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا أخذت بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط؛

إن العينة المختارة بصفة عشوائية مع مراعاة الشروط السابقة يمكنها أن تعطي لنا ثلاث عينات عشوائية مساعدة هي:

عينة التحليل: هذه العينة تسمح لنا بوضع دالة التقط بعد دراسة وتحليل معطيات هذه العينة.

عينة التأكد: هذه العينة تسمح لنا بدراسة مدى نجاعة دالة التقط السابقة بتطبيقها على عناصر أخرى لا تنتمي لعينة التحليل.

عينة التقدير: هذه العينة تسمح بمراقبة نجاعة وفعالية الدالة في المستقبل.

المرحلة الثانية: التحليل التمييزي:

طريقة التحليل التمييزي هي طريقة إحصائية تسمح بالتعريف بين الأقسام المتجانسة للمجتمع عن طريق مجموعة من المعلومات المميزة لكل فرد منه بالاعتماد على معيار معين، و بعد هذا تقوم هذه الطريقة بإدراج كل فرد جديد في المجتمع إلى القسم الذي ينتمي إليه (Coussergues & SYLVIE, 1996, p. 176) فطريقة التحليل التمييزي تستعمل في تحليل الملفات انطلاقاً من عينة من ملفات طلب القروض و التي قد درست من طرف البنك، هذه العينة يمكن تجزئتها إلى مجموعتين، مؤسسات سليمة و التي لم يتلقى البنك مشاكل معهن في تسوية مستحقاتهن، و مؤسسات عاجزة و اللاتي إما لم يسددن مستحقاتهن في ميعادها و إما لم يسددن جزء منها و هذا يجر للبنك تكاليف زائدة. (قصاص، 2015، صفحة 11)

المرحلة الثالثة: استعمال نتائج التحليل في القرارات المستقبلية:

توضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين في البنك لتحليل المخاطرة، فعلى أساسها يمكنهم دراسة الطلبات الجديدة، فكل عميل جديد له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه و يمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة يعتبر كز بون عديم الملائمة و يرفض طلبه، ولا يمكن اعتبار أي دالة تقط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن. (قصاص، 2015، صفحة 14)

المطلب الثالث: المخاطر الائتمانية

1- تعريف المخاطر الائتمانية:

التعريف الأول: تعرف مخاطر الائتمان على أنها العجز عن الوفاء بأصل الدين والفوائد في التاريخ المحدد لها، ويتولد عنه خسائر كلية أو جزئية للمبلغ المقرض، وبالتالي زيادة احتمالية التخلف عن السداد. (زيود و اخرون، 2006، صفحة 205)

التعريف الثاني: المخاطر الائتمانية هي عبارة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أو رغبته الزبون في السداد الكلي أو الجزئي للقرض وفوائده في الوقت المحدد والمتفق عليها وفق شروط منصوص عليها، مما ينتج عنه خسارة مالية للبنك. (الصائغ، 2018، صفحة 15)

2- تقييم المخاطر الائتمانية:

تقوم البنوك بتقييم وتقدير خطر عدم القدرة على السداد مسبقا من خلال طرق وأساليب علمية متعددة من شأنها الحد من احتمالية وقوع المقرض في خطر عدم الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة من جهة والزيادة في المداخل المستقبلية للبنك من جهة أخرى، وسنحاول تبيان أهم الطرق المستعملة في البنوك العمومية الجزائرية تحديدا.

3- طريقة المؤشرات المالية:

تقوم البنوك بدراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من خلال قدرتها على تحقيق التوازن الأدنى أي مدى قدرة المؤسسة على تمويل أموالها الدائمة لأصولها المتداولة، لذا تستعين البنوك بثلاث مؤشرات مالية هامة تتمثل في:

رأس المال العامل: يستعين محلل الائتمان برأس المال العامل لإبراز التوازن المالي للمؤسسة صاحبة القرض في الأجل القصير والطويل ويحسب بالعلاقين التاليين:

في الأجل الطويل: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

في الأجل القصير: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

الاحتياج في رأس المال العامل: يعبر الاحتياج في رأس المال العامل عن المقدار التي تحتاجه المؤسسة من رأس المال العامل لمواجهة ديونها المستحقة، كما يعرف على أنه جزء من الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال التي لم تستطع المؤسسة تغطيتها بمواردها الدورية، ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية (شونوف، 2013، صفحة 121)

الخزينة الصافية: تعريف الخزينة على أنها مجموعة الأموال التي تحوزها المؤسسة لدورة الاستغلال ، أي ما يمكن للمؤسسة التصرف فيه من قيم جاهزة التي تكون تحت تصرف المؤسسة و تستطيع استخدامها فوراً، بحيث لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، و هذا ما يجعلها مؤشراً يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة، تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:

العلاقة الأولى: الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

العلاقة الثانية: الخزينة الصافية = أصول متداولة – القيم الجاهزة – الد ق أ + س المصرفية

4- طريقة النسب المالية:

تعتمد البنوك في دراسة ملفاتها على مجموعة من الدراسات و تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها هذه الأخيرة عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي و بر بحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، التي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض من عدمه.

حيث سنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على النسب المالية المطبقة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة باعتباره البنك محل الدراسة الميدانية. (قبايلي، 2014، صفحة 163)

5- النماذج الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية:

نموذج العالم ألتمان: في سنة 1968 الذي قام بعرض دراسته بعنوان "النسب المالية، التحليل التمييزي والتنبؤ بإفلاس الشركات" أجريت الدراسة على عينة قدرت بـ 33 شركة سليمة و 33 شركة متعثرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1946 و 1965 حيث قام بإخضاع المؤسسات إلى 22 نسبة مالية وأستخدم نموذج التحليل التمييزي وتوصل إلى معادلة تتكون من خمس نسب مالية حققت تنبؤاً صحيحاً بلغ 97% للمؤسسات السليمة و 94% للمؤسسات المتعثرة وأصبحت تعرف بنموذج ALTMAN SCORE_Z الذي كان كما يلي:

$$Z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 0.9x_5$$

= رأس المال العامل / مجموع الأصول x_1

=الاحتياطات / مجموع الأصول X_2

=الفائض الاحتمالي للاستغلال / مجموع الأصول X_3

=الأموال الخاصة / مجموع الديون X_4

=رقم الأعمال / مجموع الأصول X_5

نموذج العالم كولنغي Collongues: في عام 1977، أجرى كولنغي دراسة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط المختلفة. تم استخدام عينتين من 35 شركة للتحليل، تتكون العينة الأولى من الشركات الصغيرة والمتوسطة السليمة، والثانية من الشركات التي تقدمت بطلب للإفلاس أو كانت تواجه صعوبات كبيرة (في تصفية الممتلكات على سبيل المثال) خلال نفس الفترة 1973-1975، تم استخدام البيانات المالية للشركات المدروسة لحساب 16 نسبة مالية تم اختيارها على أساس فعاليتها المحتملة لإجراء الدراسة، تتعلق النسب بالربحية والسيولة والمديونية والنشاط والملاءة توصل بعدها إلى النموذج التالي:

$$Z = 4.983R_1 + 60.0366R_2 - 11.8348R_3$$

=مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة R_1

=المصاريف المالية / رقم الأعمال خارج الرسم R_2

=رأس المال العامل / مجموع الميزانية R_3

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: التحليل المالي للمؤسسة

جدول رقم 01: أصول الميزانية العمومية

رقم	الأصول	Sgn	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	سنة 6
	الاستثمار		51000	51000	51000	51000	51000	51000
	التكاليف الأولية		142452	142452	142452	142452	142452	142452
	الأرض		0	0	0	0	0	0
	البناء		429099	429099	429099	429099	429099	429099
	الأصول السابقة							
	معدات		91483	91483	91483	91483	91483	91483
	معدات الاستحواذ الجديد		4056	4056	4056	4056	4056	4056
	المعدات وخارجها		5100	5100	3060	4080	5100	5100
	معدات النقل		274680	206010	68670	137340	206010	274680
	Inst agence	(-)	1020	2040				
	Desorption F/P	(-)						
	الاستهلاك							
	اجمالي الاصول		671170	670150	600460	530770	461080	392410
	<u>مخزون</u>							
	مخزونات المواد/القطع		0		12450	14520	32140	41520
	مخزونات المنتجات النهائية		0	0	1250	2250	28549	31200
	اجمالي المخزونات		0	0	13700	16770	60689	72720
	المستحقات							
	السلف/الاستثمارات			0		0		
	السلف ص/الحسابات		2540	2794	3073	3381	4091	6050
	السلف من الاستكشاف		1000	1200	1320	1451	1550	9800
	العملاء				46410	55840	67566	72410
	التوافر		21759	2424	4155	18475	43107	42894
	اجمالي المستحقات		25299	6418	54958	79147	116314	131154
	إجمالي الأصول		696469	676568	669119	626678	638084	596284

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك.

ملاحظة:

تمثل رسوم الاستهلاك مجموع رسوم الاستهلاك للمعدات الموجودة ورسوم الاستهلاك للمعدات التي سيتم الحصول عليها.

جدول رقم 02: التزامات الميزانية العمومية

رقم	التزامات	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	سنة 6
	<u>حقوق الملكية</u>						
	الصندوق الاجتماعي	147552	147552	147552	147552	147552	0
	مساهمة جديدة						
	مساهمة جديدة						
	R.I.A		-2860	-6165	21699	59436	108101
	المجموع	147552	144692	141387	169251	206988	255653
	<u>الديون</u>						
*	قرض بنكي *	524638	524638	459058	393479	327899	262319
*	قرض سابق **	0	0	0	0	0	0
	الموردين	22449	7077	35802	27990	45793	2119
	ص/حساب الاحتفاظ بالحسابات	2410	2651	2916	3208	3528	5683
	حسابات الشركة المستحقة الدفع						
	ديون التشغيل	2280	815	2091	4896	5210	11626
	الديون المالية	0	0	0	0	0	0
	المجموع	551777	535181	499868	429572	382430	281746
	نتائج	-2860	-3305	27864	37737	48665	61636
	مجموع الالتزامات	696496	676568	669118	626687	638083	596284

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك.

ملاحظة:

مبلغ الائتمان المطلوب.

* خطة تمويل القروض

_ خطة تمويل القرض المصرفي بنك التنمية المحلية

*_مبلغ المساهمة: 385.000.000,00 دج.

*_فترة الاستيراد: 05 سنوات.

*_معدل الفائدة: 5% مع 0% مكافأة.

جدول رقم 03: جدول التمويل

السنة المالية	رأس المال في بداية الفترة	رأس المال الأساسي	الفائدة	القسط السنوي	رأس المال في نهاية الفترة
2017	385.000.000	77.000.000	21.175.000	98.175.000	308.000.000
2018	308.000.00	77.000.000	16.940.000	76.230.000	231.000.000
2019	231.000.00	77.000.000	12.705.000	72.922.000	154.000.000
2020	154.000.00	77.000.000	8.470.000	69.615.000	77.000.000
2021	77.000.00	77.000.000	4.235.000	66.307.000	0.00

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة لدى البنك.

جدول رقم 04: نسب الهيكل المالي

2022	2021	2020	2019	2018	2017	طريقة الحساب	البيان
<u>255653</u>	<u>206988</u>	<u>169251</u>	<u>141387</u>	<u>144692</u>	<u>147552</u>	الاموال الخاصة	التمويل
<u>281746</u>	<u>382430</u>	<u>429572</u>	<u>499868</u>	<u>535181</u>	<u>551777</u>	مجموع الديون	الذاتي
= 0.9	= 0.54	= 0.39	= 0.28	= 0.27	= 0.26		
<u>255653</u>	<u>206988</u>	<u>169251</u>	<u>141387</u>	<u>144692</u>	<u>147552</u>	الاموال الخاصة	تمويل
<u>392410</u>	<u>468080</u>	<u>530770</u>	<u>600460</u>	<u>670150</u>	<u>671170</u>	الاستثمارات الصافية	
= 0.65	= 0.44	= 0.31	= 0.23	= 0.21	= 0.21		
<u>255653</u>	<u>206988</u>	<u>169251</u>	<u>141387</u>	<u>144692</u>	<u>147552</u>	الاموال الخاصة	الاسقلالية
<u>517972</u>	<u>534887</u>	<u>562730</u>	<u>600445</u>	<u>669330</u>	<u>672190</u>	الاموال الدائمة	المالية
= 0.49	= 0.38	= 0.3	= 0.23	= 0.21	= 0.21		

المصدر: من إعداد الطالبين.

الأموال الدائمة=أموال خاصة + ديون طويلة الأجل (تتجاوز السنة).

جدول رقم 05: نسب السيولة

2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
<u>203874</u>	<u>177003</u>	<u>95917</u>	<u>68658</u>	<u>6418</u>	<u>25299</u>	السيولة
<u>19427</u>	<u>54531</u>	<u>36096</u>	<u>49190</u>	<u>10543</u>	<u>27139</u>	العامة
= 10.49	= 3.24	= 2.65	= 1.39	= 0.6	= 0.93	
<u>42894</u>	<u>43107</u>	<u>18475</u>	<u>4155</u>	<u>2424</u>	<u>21759</u>	السيولة
<u>19427</u>	<u>54531</u>	<u>36093</u>	<u>49190</u>	<u>10543</u>	<u>27139</u>	الفورية
= 2.2	= 0.79	= 0.51	= 0.08	= 0.22	= 0.8	

المصدر: من إعداد الطالبين.

السيولة العامة=مجموع الأصول الجارية/الخصوم الجارية

السيولة الفورية=ق جاهزة/ديون قصيرة الأجل

قيم جاهزة= بنك+ صندوق + حساب بريدي جاري

جدول رقم 06: نسب المردودية

2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان/السنوات
61636	48665	37737	27864	-	-	المردودية
255653	206988	169251	141387			المالية
= 0.24	= 0.23	= 0.22	= 0.19			

المصدر: من إعداد الطالبين.

المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

المطلب الثاني: تطبيق نماذج القرض التنقيطي

بعد التعرف على أهم نماذج القرض التنقيطي في الجانب النظري، سنقوم بتطبيقها في هذا المبحث على ميزانية أحد المؤسسات التي تقدمت إلى بنك التنمية المحلية ري من أجل الاستفادة من قرض بنكي، وذلك بغرض معرفة وضعية هذه المؤسسة هل هي عاجزة أم سليمة و التنبؤ بخطر القرض قمنا من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريناها على مستوى هذا البنك بمحاولة التعرف على حالة المؤسسة وذلك بالاعتماد على الوثائق التي قدمتها للبنك و التي تحتوي على الميزانية المحاسبة و جدول حساب النتائج الخاص بها و على هذا الأساس تطبق النماذج التالية:

- الدراسات الأمريكية (نموذج ألتمان)؛
- الدراسات الفرنسية (نموذج كونان و هولدر)؛

الدراسات الأمريكية

سنقوم بتطبيق أهم نموذج في الدراسات الأمريكية

نموذج ألتمان:

بتطبيق هذا النموذج على الميزانية المحاسبة و جدول حساب النتائج للمؤسسة وذلك من أجل معرفة هل هي قادرة على السداد أم لا

حيث أن النموذج يتكون من 5 نسب مالية، و التي سيتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 07: حساب نموذج التمان

النسبة	التطبيق
X1 = رأس مال العامل/مجموع الأصول	$X_1 = 184447/596284 = 0.30$
X2 = احتياطات/مجموع الأصول	عدم وجود الاحتياطات
X3 = الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول	عدم توفر المعلومات
X4 = الأموال الخاصة/مجموع الديون	$X_4 = 255653/281746 = 0.90$
X5 = رقم الأعمال خارج الرسم/مجموع الأصول	$X_5 = 7700000/596284 = 0.12$

المصدر: من إعداد الطالبين.

حيث:

راس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$Fr = 203874 - 19427 = 184447$$

مجموع الديون = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية

$$\Sigma = 262319 + 43573 = 281746$$

و تعوض هذه النسب التي قمنا بحسابها في معادلو النموذج التالية:

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 9.99 X5 - 2.675$$

$$Z = 1.2(0.30) + 1.4(0) + 3.3(0) + 0.6(0.90) + 9.99(0.12) - 2.675$$

$$Z = 0.36 + 0.54 + 11988 - 2.675$$

$$Z = -0.5762$$

حيث:

Z هي النقطة التمييزية بين المؤسسة السلبية و العاجزة

إن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة). إذا كان $Z \geq 2.67$

فان النموذج يتوقع المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة). إذا كان $Z \leq 1.81$

حالة المؤسسة غير متأكد منها. إذا كان $2.67 > Z > 1.81$

$$Z \leq 1.81 \text{ أي } Z = -0.5762$$

فالنموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)و بالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم السداد.

الدراسات الفرنسية

و نظرا لتعدد الأبحاث الفرنسية قمنا بالتطبيق على النموذج:

نموذج كونان و هولدر

بما أن قطاع المؤسسة صناعي، تكون دالة التقييط على النحو التالي:

$$Z = 2.4 X1 + 2.2 X2 + 1.6 X3 - 8.7X4 - 1 X5$$

المكونة من 5 متغيرات تعبر عن النسب المالية الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 08: متغيرات نموذج كونان و هولدر للمؤسسات الصناعية

النسبة	التطبيق
X1 = الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول	عدم توفر المعلومات
X2 = الأموال الدائمة/مجموع الأصول	$X_2 = 517972/596284 = 0.86$
X3 = قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة/مجموع الأصول	$X_3 = 131154/596284 = 0.21$
X4 = مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الضريبة	عدم توفر المعلومات
X5 = تكاليف العمال/القيمة المضافة	عدم توفر المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبين.

و بتعويض هذه النسب في المعادلة السابقة نجد:

$$Z = 2.4(0) + 2.2(0.86) + 1.6(0.21) - 8.7(0) - 1(0)$$

$$Z = 1.892 + 0.336$$

$$Z = 2.228$$

و عليه يتم الحكم على هذه المؤسسة كما يلي:

يعني أن المؤسسة جيدة باحتمال عجز اقل من 30% $Z \geq 9\%$

يعني أن المؤسسة في وضعية خطيرة احتمال عجز اكثر من 65% $Z < 4\%$

يعني أن المؤسسة في وضعية الحذر باحتمال عجز ما بين 30% و 65% $4 \leq Z < 9$.

بما أن $Z = 2.228$ أي $Z < 4$

فالنموذج يتوقع أن المؤسسة في وضعية خطيرة باحتمال عجز أكبر من 65% بالتالي هناك احتمال كبير لتعرض البنك لمخاطر عند منح القرض.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

بعد حساب نسب الهيكل المالي و السيولة و المردودية و و تطبيق نموذج القرض التنقيطي ، توصلنا

الى النتائج التالية :

1-نسب الهيكل المالي

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل الذاتي	0.26	0.27	0.28	0.39	0.54	0.9
تمويل	0.2	0.21	0.23	0.31	0.44	0.65
الاستقلالية المالية	0.21	0.21	0.23	03	0.38	0.49

المصدر: من إعداد الطالبين.

2-نسب السيولة

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السيولة العامة	0.93	0.6	1.39	2.65	3.24	10.49
السيولة الفورية	0.8	0.22	0.08	0.51	0.79	2.2

المصدر: من إعداد الطالبين.

3-نسب المردودية

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المردودية المالية	-	-	0.19	0.22	0.23	0.24

المصدر: من إعداد الطالبين.

4-نموذج التمان:

بتطبيق هذا النموذج على الميزانية المحاسبة و جدول حساب النتائج للمؤسسة وذلك من أجل معرفة هل هي قادرة على السداد أم لا حيث ان النموذج يتكون من 5 نسب مالية، و التي سيتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 07: حساب نموذج التمان

النسبة	التطبيق
X1 = رأس مال العامل/مجموع الأصول	0.30
X2 = احتياطات/مجموع الأصول	عدم وجود الاحتياطات
X3 = الفائض الاجمالي للاستغلال/مجموع الأصول	عدم توفر المعلومات
X4 = الأموال الخاصة/مجموع الديون	0.90
X5 = رقم الأعمال خارج الرسم/مجموع الأصول	0.12

المصدر: من إعداد الطالبين.

و عليه معادلة النموذج التالية:

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 9.99 X5 - 2.675$$

$$Z = 1.2(0.30) + 1.4(0) + 3.3(0) + 0.6(0.90) + 9.99(0.12) - 2.675$$

$$Z = 0.36 + 0.54 + 1.1988 - 2.675$$

$$Z = -0.5762 \text{ أي } Z \leq 1.81$$

فالنموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة) وبالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم السداد.

5- نموذج كونان و هولدر

بما أن قطاع المؤسسة صناعي، تكون دالة التنقيط على النحو التالي:

$$Z = 2.4 X1 + 2.2 X2 + 1.6 X3 - 8.7X4 - 1 X5$$

المكونة من 5 متغيرات تعبر عن النسب المالية الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 08: متغيرات نموذج كونان و هولدر للمؤسسات الصناعية

النسبة	التطبيق
X1 = الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول	عدم توفر المعلومات
X2 = الأموال الدائمة/مجموع الأصول	0.86
X3 = قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة/مجموع الأصول	0.21
X4 = مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الضريبة	عدم توفر المعلومات
X5 = تكاليف العمال /القيمة المضافة	عدم توفر المعلومات

المصدر: من إعداد الطالبين.

بما أن $Z = 2.228$ أي $Z < 4$

فالنموذج يتوقع أن المؤسسة في وضعية خطيرة باحتمال عجز أكبر من 65% بالتالي هناك احتمال كبير

لتعرض البنك لمخاطر عند منح القرض

بعد استعراض أهم نتائج الدراسة الميدانية ، توصلنا الى النتائج التالية :

- بلغت نسب الهيكل المالي على العموم أقل من 50 % مع التأكيد على عدم تمتع المؤسسة باستقلالية مالية
- بلغت نسبتي السيولة العامة و الفورية أقل من 3 و هي نسبة لا بأس بها
- المردودية المالية و ابتداءا من السنة الثالثة الى غاية السنة السادسة أقل من 30 %

- بعد تطبيق النموذج الأمريكي ، ألا و هو نموذج التمان بلغت قيمة $Z = -0.5762$ أي $Z = 1.81$ و $Z \leq$ هذا يعني أن يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة) و بالتالي هناك احتمال تعرض البنك لخطر عدم السداد.
- بعد تطبيق نموذج كونان و هولدر كانت النتائج كالتالي : $Z = 2.228$ أي $Z < 4$ أي المؤسسة في وضعية خطيرة باحتمال عجز أكبر من 65% بالتالي هناك احتمال كبير لتعرض البنك لمخاطر عند منح القرض.

خاتمة عامة

تؤدي البنوك دورا هاما في تجسيد السياسة المالية التي سطرته الدولة وهذا العنصر ضروري في الاقتصاد لأنه يلعب دورا جوهريا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يقوم البنك بإعداد سياسة إقراضية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعاملاته مع القروض، بحيث تتم عملية دراسة طلبات القروض دراسة جيدة لكي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد وتضمن استرجاع مستحقات البنك.

و تحدث مخاطر القرض لأسباب مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض و التي يصعب التحكم فيها، أو لأسباب متعلقة بالمقرض نفسه كعدم وجود النية لديه لتسديد ما عليه من ديون، إذ نجد البنك يسعى جاهدا للتنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها، و بالرغم من كل الإجراءات المتبعة في التقليل من المخاطر، إلا أن الأوضاع المتغيرة باستمرار تعرض على البنوك عدم الاقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القرض، لكن يبقى التسيير لخطر القرض ضرورة لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أي لحظة، لذلك يسعى البنك جاهدا للتقليل من هذه المخاطر و ذلك بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسة من خلال الدراسة المالية معتمدا في ذلك على النسب المالية، و هي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري.

و نظرا من أن هذه الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطرة إلى أدنى حد ممكن، و يرجع ذلك إلى استعمالها لمؤشرات بشكل منفصل عن بعضها البعض دون اعتمادها على نموذج يشمل كافة المتغيرات بشكل منسجم، متكامل و واضح المعالم، لذا حاولنا تقديم طريقة إحصائية جديدة تعتمد على الدول المتقدمة و أيضا الجزائر و لكن بصفة قليلة جدا، لتقييم الخطر الذي يواجهه البنك عند قيامه بمنح القرض و المتمثلة في طريقة القرض التتقضي التي أثبتت نجاعتها من حيث التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة، حيث تسمح لنا معرفة حال كل مؤسسة بنسبة تطبيق صحيح مرتفعة جدا و سرعة في اتخاذ القرار.

اختبار صحة الفرضيات:

*فيما يخص الفرضية الأولى والتي كان مضمونها: "إن استعمال بنك التنمية المحلية لطريقة القرض التتقضي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات، ومدى قدرتها على السداد"، وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة اتضح لنا استعمال آلية القرض التتقضي ساهمت في تقليل مخاطر الائتمان، كما ساعدت على التنبؤ بمدى قدرة المؤسسات الطالبة للقرض على السداد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

*فيما يخص الفرضية الثانية و التي كان مضمونها : " يساعد القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة من السليمة، مما يساعد البنك على التنبؤ بمخاطر عدم السداد"، وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة اتضح ان نموذج القرض التنقيطي يساعد البنك في التمييز بين المؤسسات العاجزة من السليمة وبالتالي سهل لنا عمليات اتخاذ القرارات بسهولة وبدقة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

*فيما يخص الفرضية الثالثة و التي كان مضمونها: " تطبق البنوك نموذج ألتمان و كولنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات" ، و بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك التنمية المحلية وكالة سعيدة اتضح ان البنك يطبق نموذجي التمان و كولنغي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات.

*فيما يخص الفرضية الرابعة و التي تنص على: " يمكن للنماذج الحديثة التقليل من الجهد وكسب الوقت في الرد على طلبات القروض"، فمن خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى أن النماذج الحديثة تساعد تقليل جهد العمال في دراسة التشخيص المالي للمؤسسة كما أنها تعطي نتائج في وقت وجيز و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج البحث:

_طريقة القرض التنقيطي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد في التشخيص المالي للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض المخاطرة وتوقع عجز المقترضين.

_تلعب نماذج القرض التنقيطي أهمية بالغة في الحكم على وضعية المؤسسات الطالبة للقرض ما إذا كانت جيدة أو لا، ومن ثم اتخاذ قرار منحها للقرض من عدم.

_بفضل استعمال طريقة القرض التنقيطي يتم قبول أو رفض القرض بعد دراسة دقيقة لملف القرض.

_سهولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي ودقتها.

_توفر طريقة القرض التنقيطي الجهد والوقت والتكلفة.

_يعتمد بنك التنمية المحلية بصورة واضحة على الوسائل الحديثة في قياس المخاطر الائتمانية التي حاول من خلالها مواكبة التطورات.

توصيات البحث:

وتلخص هذه الدراسة إلى ضرورة:

_عدم التساهل مع موضوع القروض إذ يجب متابعته من تاريخ تقدم الطلب إلى غاية استحقاقه.

_ضرورة الاهتمام باستقطاب الكفاءات، والعمل على تنمية روح المسؤولية، والانتماء لدى موظفي البنك وخصوصا لدى العاملين على ملفات القروض إضافة لزيادة مهاراتهم من خلال العمل على تدريبهم وتكوينهم على استخدام تقنيات الحديثة والمتطورة.

_يجب إعداد نماذج مهينة لكل قطاع وذلك لتعدد الأنشطة الاقتصادية واختلاف طبيعة الزبائن.

_نظرا لحجم المعلومات التي تطلبها طريقة التنقيط وكذا ضرورة السرعة في اتخاذ القرار يستوجب على البنك وضع برامج مستمرة ودائمة لتكوين إطاراته وموظفيه وإنشاء نظام معلومات يسمح بانتقال المعلومات بالشكل المناسب والسرعة الضرورية.

فائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية:

أ- الكتب

1. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي. (2011). التسيير المالي-الإدارة المالية الجزء الثاني- . (الطبعة الثانية) . عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. ايمان خلفاوي، و سعودي بلقاسم. (2021). دور التشخيص كاستراتيجية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية. مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة (العدد 02) .
3. حورية قبايلي. (2014). إدارة المخاطر الائتمانية. مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد رقم 22 ، العدد 01 .
4. خالد احمد علي محمود. (2019). التسويق الاستراتيجي في اطار التنافسية العربية. الطبعة الأولى . الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
5. خالد الراوي. (2000). التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
6. الزبيدي حمزة محمود. (بلا تاريخ). ادارة الاتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
7. زياد رمضان، و الخاليلة محمود. (2013). التحليل والتخطيط المالي. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
8. زيد منير عبودي. (2009). إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها . (الطبعة الاولى) . القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع.
9. سارة حمودة، و بوحسان وئام. (2021). دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية "قائمة" للفترة 2019-2020. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات . قائمة، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945- قائمة -.
10. سليمان بلعور. (2016). التسيير المالي -محاضرات وتطبيقات- . (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

11. شاكِر القزويني. (2000). محتضرات في اقتصاد البنوك. (الطبعة الخامسة) . تيزي وزو، الجزائر: المعهد الوطني للعلوم الاقتصادية.
12. شعيب شنوف. (2013). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية والإبلاغ المالي IFRS. الاردن: دار زهران للنشر.
13. شفييري نوري موسى. (2011). المؤسسات المالية المحلية و الدولية. (الطبعة الثانية) . عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
14. شيحة خميسي. (2010). التسيير المالي للمؤسسة -دروس ومسائل محلولة-. الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
15. الصائغ. (2018). الإئتمان المصرفي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
16. عبد العزيز شرابي، و بومطار ميدي. (2004). محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ. مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02 .
17. عدنان تايه النعيمي، و اخرون. (2014). الإدارة المالية -النظرية والتطبيق-. (الطبعة الخامسة) . عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
18. عدنان تايه النعيمي، و التميمي ارشد فؤاد. (2018). التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة- . عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية .
19. فلاح الحسن، و الدوري مؤيد عبد الرحمان. (بلا تاريخ). ادارة البنوك. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
20. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. (الطبعة الاولى) *Financial SM* . رام الله، فلسطين.
21. فوزي غرابية. (1987). استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. مجلة دراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد 14 ، العدد 2 . الاردن.
22. كلثوم البز. (2016). التشخيص المالي و دوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة. معارف مجلة علمية محكمة ، (العدد 20) .

23. كلثوم البز، و حواس مولود. (2016). التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، (العدد الأول) .
24. لويس معلوف. (1960). المنجد . بيروت، لبنان: المطبعة الكاثوليكية.
25. محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية الدولية و العالمية - التحليل المالي و الاقتصادي- . (الطبعة الأولى) . عمان، الاردن: داركنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.
26. محمد حمدي. (2005). مرشد الطلاب-قاموس عربي-عربي-. المرشد الجزائرية . الجزائر، الجزائر.
27. محمد سامي لزعر. (2012). التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي. منكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.
28. محمد سعيد انور سلطان. (2005). ادارة البنوك. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
29. محمد عبد الله شاهين محمد. (2017). تحليل و تقييم محافظ الأوراق المالية . القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر و التوزيع.
30. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
31. محمد مطر. (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية- . (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
32. معمر قربة. (2017). التشخيص الاستراتيجي كمدخل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، (العدد 01) .
33. مفلح محمد عقل. (2009). مقدمة في الإدارة المالية ، (الطبعة الأولى). عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع .
34. منال خطيب. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي و قياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير . حلب، كلية الاقتصاد، سوريا: جامعة حلب.

35. منير شاكر محمد، و اخرون. (2005). التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات- . عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
36. موسى بن البار، و بوساق أمين. (2019). نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (العدد الاول) . المجلد 04.
37. ناصر د ادي عدون. (1999). التحليل المالي -دروس وتمارين الجزء الأول-. الجزائر، الجزائر: دار المحمدية العامة.
38. نور الدين وكال، و خليفة الحاج. (2016). التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة . مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية (الطبعة الاولى) .
39. وسيلة بن سعد. (2016). تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير . سيدي بلعباس، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر.
40. وليد ناجي الحياي. (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي -منهج علمي وعلمي متكامل-. (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و و التوزيع.

المذكرات والاطروحات:

1. أحلام بن النوي، و شريط صلاح الدين. (06 ديسمبر , 2016). أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية. أهمية الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الاسواق المالية . المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف-المسيلة-.
2. أسيا خليفة. (2021). التحليل المالي المتقدم. مطبوعة جامعية . تيبازة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي مرسلي عبد الله.
3. أيمن الشنطي، و الشقر عامر. (2005). الإدارة والتحليل المالي. (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: دار البداية ناشرون وموزعون .
4. بلشير فوراية. (2014). نماذج التشخيص التنظيمي ودورها في إعداد استراتيجية المؤسسة. مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . البويرة، جامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر.

5. حربي محمد عريقات، و عقل سعيد جمعة. (2010). ادارة المصارق الاسلامية "مدخل حديث". (الطبعة الاولى) . جامعة البترا، الاردن: دار وائل للنشر .
6. دغميش وفاء. (2017). طرق و اساليب تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بالبنك التتمية المحلية BDL بمستغانم. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية . مستغانم، كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم.
7. زهرة مختاري. (2016). التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . بومرداس، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة.
8. صليحة عماري. (2019). المعايير الحالية الدولية للتقييم و التشخيص المالي والمحاسبي في البنوك. طروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة . عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار.
9. عادل عشي. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
10. عبد الرحيم عاطف زاهر. (2009). إدارة العمليات النقدية و المالية-بين النظرية و التطبيق-. (الطبعة الاولى) . عمان، الاردن: دار اليا للناشر و التوزيع.
11. لطيف زيود، و اخرون. (2006). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 20 حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري. مجلة الدراسات والبحوث العلمية، المجلد 11 ، العدد 2 .
12. عبد الرزاق حميدي. (2008). جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء و زيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة بنك التتمية المحلية BDL . ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع ادارة تسويقية . بومرداس، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.
13. نور الدين مزياني، بوجمعة بلال، و زرزا العياشي. (2008). أهمية استخدام طريقة القرض التقني في عملية إتخاذ قرارات الإقراض في البنوك. سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955.

14. اليمين سعادة. (2009). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها. منكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية . باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

الملتقيات

1. خليفة الحاج. (2012). التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة . الملتقى الوطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد يوم 22 ماي 2012 . وهران، الجزائر .
2. سعاد شعابنية. (2012). المؤشرات المالية و المطلقة ودورها في ترشيد عملية القرارات المالية. ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 23,24 ماي 2012 . سوق اهراس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: المركز الجامعي الشريف مساعدي.
3. مروة أسماء قصاص. (9/8 نوفمبر، 2015). الأ ساليب الإحصائية الحديثة و كفاءتها في إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية بالتركيز على طريقة التنقيط الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية. غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة غرداية.

المراجع باللاتينية:

1. Chantal Bussenault و Martine Pretet. (2006). économie et gestion de l'entreprise .Educapole gestion.
2. D. JACQMIN .(1996) .Le robert quotidien .*dictionnaire pratique de la langue française* . Montréal ,CANADA: DICOROBERT Inc.
3. Diagnostic stratégique) évaluer la compétitivité de l'entreprise4 .(e édition . paris ,france: Dunod. (2015).
4. Bussenault, C., & Pretet, M. (2006). économie et gestion de l'entreprise. Educapole gestion.

5. JACQMIN, D. (1996). Le robert quotidien. dictionnaire pratique de la langue française . Montréal, CANADA: DICOROBERT Inc.
6. s و ،VIE .(1996) .Gestion de la banque .Franca.
7. <https://ar.wikipedia.org>.(بلا تاريخ) ./
8. <https://ar.wikipedia.org>.(بلا تاريخ) ./
9. SYLVIE و ،Coussergues .(1996) .Gestion de la banque .france.

الملاحق

الملحق 01: جدول التمويل

* PRODUCTION DES CHAUSSEURS ET VESTES EN CUIR *

* PLAN DE FINACEMENT DE L'EMPRUNT

- Plan de financement de l'emprunt BANQUE BDL
*- Montant de l'apport : 385.000.000,00 DA
*- Délais de remboursement : 05 ans
*- Taux d'intérêts : 5% avec 0% DE BONIFICATION

Exercice	Capital début de période	Principal	Intérêts	Annuité	Capital fin de période
2017	385.000.000	77.000.000	21.175.000.	98.175.000.	308.000.000
2018	308.000.00	77.000.000	16.940.000.	76.230.000	231.000.000
2019	231.000.00	77.000.000	12.705.000.	72.922.000	154.000.000
2020	154.000.00	77.000.000	8.470.000.	69.615.000	77.000.000
2021	77.000.00	77.000.000	4.235.000.	66.307.000	0.00

الملحق 02: أصول الميزانية العمومية

DJOULOUUD EL DJAZAIR KHAROUBI MED SAIDA 2021

18

BILANS PREVISIONNELS ACTIFS

U. K. DA

N°C	ACTIF	Sgn	1 Année	2 Année	3 Année	4 Année	5 Année	00 Année
	INVESTISSEMENT							
	Frais Préliminaire		5 100	5 100	5 100	5 100	5 100	5 100
	Terrains		0	0	0	0	0	0
	Batiment		142 452	142 452	142 452	142 452	142 452	142 452
	ACTIF ANTERIEUR		0	0	0	0	0	0
	EQUIP			0	0	0	0	0
	Equip - Prod nlle acquisition		429 099	429 099	429 099	429 099	429 099	429 099
	Mat et Out				0	0	0	0
	Mat - Transp		91 483	91 483	91 483	91 483	91 483	91 483
	Inst - Agenc -		4 056	4 056	4 056	4 056	4 056	4 056
	Desorption F/P.	(-)	1 020	2 040	3 060	4 080	5 100	5 100
	Amortissement	(-)			68 670	137 340	206 010	274 680
	S / T INVEST		671 170	670 150	600 460	530 770	461 080	392 410
	STOCKS							
	Stocks Matieres/pieces		0		12 450	14 520	32 140	41 520
	Stocks . Prod . Finis		0	0	1 250	2 250	28 549	31 200
	S / T STOCKS		0	0	13 700	16 770	60 689	72 720
	CREANCES							
	Avances /invest			0			0	
	Avances P/Cpte		2 540	2 794	3 073	3 381	4 091	6 050
	Avances D'expl.		1 000	1 200	1 320	1 451	1 550	9 800
	Clients				46 410	55 840	67 566	72 410
	Disponibilité		21 759	2 424	4 155	18 475	43 107	42 894
	S / T CREANCES		25 299	6 418	54 958	79 147	116 314	131 154
	TOTAL ACTIF		696 469	676 568	669 119	626 687	638 084	596 284

NB:

dotation des ammortissement represente la sommation des dotation d'amortissement des materiels existants et celles des materiels a acquerir

الملحق 03: التزامات الميزانية العمومية

DJOULOUUD EL DJAZAIR KHAROUBI MED SAIDA 2021

19

BILANS PREVISIONNELS PASSIF

PASSIFS



N°C	PASSIFS	1 Année	2 Année	3 Année	4 Année	5 Année	06 Année
	FONDS PROPRES						
	Fonds Social		0	0	0	0	0
	Apport Nouvel	147 552	147 552	147 552	147 552	147 552	147 552
	Apport Nouvel					59 436	168 161
	R.I.A		-2 860	-6 165	21 699		
	S / TOTAL	147 552	144 692	141 387	169 251	206 988	255 653
	DETTES						
*	Emprunt Bancaire *	524 638	524 638	459 058	393 479	327 899	262 319
**	Autres Emprunt anterieur **		0			45 793	2 119
	Fournisseurs	22 449	7 077	35 802	27 990	3 528	5 683
	Dtention P/Cpt	2 410	2 651	2 916	3 208		
	Dtes-Ass.Sté.					5 210	11 626
	Dtes D'expl.	2 280	815	2 091	4 896	0	0
	Dtes Financières	0	0	0	0	0	0
	S / TOTAL	551 777	535 181	499 868	429 572	382 430	281 7
	RESULTAT	-2 860	-3 305	27 864	37 737	48 665	61
	TOTAL PASSIF	696 469	676 568	669 118	626 687	638 083	59

NB :

* le montant du credit sollicité

* PRODUCTION DES CHAUSSEURS ET VESTES EN CUIR *

* PLAN DE FINACEMENT DE L'EMPRUNT

- Plan de financement de l'emprunt BANQUE BDL
- *- Montant de l'apport : 385.000.000,00 DA
- *- Délais de remboursement : 05 ans
- *- Taux d'intérêts : 5% avec 0% DE BONIFICATION

Exercice	Capital début de période	Principal	Intérêts	Annuité	Capital fin de période
2017	385.000.000	77.000.000	21.175.000.	98.175.000.	308.000.000.
2018	308.000.00	77.000.000	16.940.000.	76.230.000	231.000.000
2019	231.000.00	77.000.000	12.705.000.	72.922.000	154.000.000
2020	154.000.00	77.000.000	8.470.000.	69.615.000	77.000.000
2021	77.000.00	77.000.000	4.235.000.	66.307.000	0.00

DJOULOUUD EL DJAZAIR KHAROUBI MED SAIDA 2021

18

BILANS PREVISIONNELS ACTIFS

U. K. DA

N°C	ACTIF	Sgn	1 Année	2 Année	3 Année	4 Année	5 Année	00 Années
	INVESTISSEMENT							
	Frais Préliminaire		5 100	5 100	5 100	5 100	5 100	5 100
	Terrains		0	0	0	0	0	0
	Batiment		142 452	142 452	142 452	142 452	142 452	142 452
	ACTIF ANTERIEUR		0	0	0	0	0	0
	EQUIP		0	0	0	0	0	0
	Equip - Prod nle acquisition		429 099	429 099	429 099	429 099	429 099	429 099
	Mat et Out				0	0	0	0
	Mat - Transp		91 483	91 483	91 483	91 483	91 483	91 483
	Inst - Agenc -		4 056	4 056	4 056	4 056	4 056	4 056
	Desorption F/P.	(-)	1 020	2 040	3 060	4 080	5 100	5 100
	Amortissement	(-)			68 670	137 340	206 010	274 680
	S / T INVEST		671 170	670 150	600 460	530 770	461 080	392 410
	STOCKS							
	Stocks Matieres/pieces		0		12 450	14 520	32 140	41 520
	Stocks . Prod . Finis		0	0	1 250	2 250	28 549	31 200
	S / T STOCKS		0	0	13 700	16 770	60 689	72 720
	CREANCES							
	Avances /invest			0				
	Avances P/Cpte		2 540	2 794	3 073	3 381	4 091	6 050
	Avances D'expl.		1 000	1 200	1 320	1 451	1 550	9 800
	Clients				46 410	55 840	67 566	72 410
	Disponibilité		21 759	2 424	4 155	18 475	43 107	42 894
	S / T CREANCES		25 299	6 418	54 958	79 147	116 314	131 154
	TOTAL ACTIF		696 469	676 568	669 119	626 687	638 084	596 284

NB: dotation des ammortissement represente la sommation des dotation d'amortissement des materiels existants et celles des materiels a acquerir

LA REPRODUCTION TOTALE OU PARTIELLE DE CE DOCUMENT EST FORMELLEMENT INTERDITE SOUS PEINE DE POURSUITES

الملحق 03: التزامات الميزانية العمومية

DJOULOUUD EL DJAZAIR KHAROUBI MED SAIDA 2021

BILANS PREVISIONNELS PASSIF

PASSIFS



N°C	PASSIFS	1 Année	2 Année	3 Année	4 Année	5 Année	56 Année
	FONDS PROPRES						
	Fonds Social		0	0	0	0	0
	Apport Nouvel	147 552	147 552	147 552	147 552	147 552	147 552
	Apport Nouvel						
	R.I.A		-2 860	-6 165	21 699	59 436	168 161
	S / TOTAL	147 552	144 692	141 387	169 251	206 988	255 653
	DETTES						
*	Emprunt Bancaire	524 638	524 638	459 058	393 479	327 899	262 319
**	Autres Emprunt antérieur		0			45 793	2 119
	Fournisseurs	22 449	7 077	35 802	27 990	3 528	5 683
	Dtention P/Cpt	2 410	2 651	2 916	3 208		
	Dtes-Ass.Sté.				4 896	5 210	11 626
	Dtes D'expl.	2 280	815	2 091		0	
	Dtes Financières	0	0	0			
	S / TOTAL	551 777	535 181	499 868	429 572	382 430	281 7
	RESULTAT	-2 860	-3 305	27 864	37 737	48 665	61
	TOTAL PASSIF	696 469	676 568	669 118	626 687	638 083	594

NB :

* le montant du credit sollicité